هارون

تحقيق النصوص ونشرها

تجليد جامع الدقر
تلفون ٢٢٨٧٥

492.717
H33tA
C.1

عبد السلام هارون

تحقيق النصوص ونشرها

أول كتاب عربى يظهر فى هذا الفن
يوضح مناهجه ويعالج مشكلاته

[الطبعة الأولى]

الناشر
مكتبة الخانجى بمصر
ومكتبة المثنى ببغداد

القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٣٧٤ هـ — ١٩٥٤ م

إهداء

إلى ذكرى هؤلاء العلماء المحققين :

أحمد تيمور باشا

أحمد زكى باشا

محمد محمود الشنقيطى

كانوا سدنة هذه الثقافة العربية الخالدة

وعاشوا حياتهم فى سبيل صونها ورعايتها

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذا التراث الضخم الذى آل إلينا من أسلافنا صانعى الثقافة الإسلامية العربية ، جدير بأن نقف أمامه وقفة الإكبار والإجلال ، ثم نسمو برءوسنا فى اعتزاز وشعور صادق بالفخر والغبطة والكبرياء .

إن هذه الصيحات التى يرددها دعاة الاستعمار الثقافى يبغون بها أن ننبذ هذا التراث ونطرحه وراءنا ظهرياً ، صيحةٌ فى واد . وكم لهم من محاولات يائسة يدورون بها ذات اليمين وذات الشمال كى يهدموا هذا الصرح ، ولكن تلك المحاولات لم تجد لها صدى إلا عند من أمكنهم أن يُضفوا على أنفسهم ظل الاستعباد الثقافى من ضعاف القلوب ، وأرقاء التفكير .

حاولوا أن يقضوا على الكتابة العربية ليقطعوا ما بين حاضر العرب وماضيهم وألحوا فى ذلك إلحاحا متواصلا فباءوا من بعد ذلك بالفشل ، وجهدوا أن يحاربوا اللغة الفصيحة فنادَوا أن ندع أهم خَصِيصة من خصائص العربية فنلغى إعراب الكلمات لأن ذلك عبء ناءت به — فيما يزعمون — بعد القرون قرون ! حاولوا ذلك فعادوا فى خزى تعلوهم الخيبة !

أرادونا على أن نتخلص من مقاييس اللغة ومعاييرها فنَقولها فوضى بلا نظام ، فلم يستطيعوا أن يَقسِرونا على ذلك ، وهم فيما بين ذلك يحاولون أن يَضَعوا مِن ثقتنا فى هذا التراث الضخم ، فلا يزالون يوجهون إليه المطاعن والمثالب ويهوِّنون من شأنه تهوينا .

إن كل فكرة علمية جديرة بالاحترام ، ولكن الفكرة المغرضة التى يبعثها الشر أو المنفعة الشخصية الصرفة ، فكرة لا تستحق الاحترام ، بل يجب مناهضتها والقيام فى وجهها . أرادوا كثيراً فسمعنا وقرأنا كثيراً ، ولكن ثقافتنا الإسلامية العربية ليست من الهُون بحيث تحنى الرأس لأمثال هذا الضعف المتخاذل . فالشكر الصادق لهؤلاء القوم الذين أيقظوا فينا ذلك الشعور بالعزة ، ووجهونا أن نفتح عيوننا على تلك الكنوز التى تكشَّفت لنا ولا تزال تتكشف .

وما أجدرنا — نحن القَوَمَة على الثقافة العربية — أن ننهض بعبء نشر ذلك التراث وتجليته ، ليكون ذلك وفاء لعلمائنا ، ووفاء لأنفسنا وأبنائنا .

وقد ناديت فى مقدمة إحدى منشوراتى[1] أن تلتزم كلياتنا الجامعية ذات الطابع الثقافى الإسلامى تكليف طلبة الدراسات العالية أن يقوم كل منهم بتحقيق مخطوط يمت بصلة إلى موضوع الرسالة التى يتقدم بها فقلت : « وإنه لما يثلج الصدر أن تتجه جامعاتنا المصرية اتجاهاً جديداً إزاء طلابها المتقدمين للإجازات العلمية الفائقة ، إذ توجههم إلى أن يقدموا مع رسالاتهم العلمية تحقيقاً لمخطوط يمت بصلة إلى موضوع الرسالة . وعسى أن يأتى اليوم الذى يكون فيه هذا الأمر ضريبة علمية لابد من أدائها » .

وإنى لمؤمن أن سيأتى ذلك اليوم فننعم بكثير من المتع الثقافية التى حالت بيننا وبينها هذه الحرب العلمية الظالمة .

وقد اختمرت عندى فكرة كتابة هذا البحث منذ خمس سنوات ، وذلك حين ظفر كتابان من كتبى التى حققتها بالجائزة الأولى للنشر والتحقيق العلمى سنة ١٩٤٩ — ١٩٥٠ ، فكنت من ذلك الحين أعاود الكتابة بين الفينة والأخرى ، إلى أن كان صيف هذا العام ، إذ اقترح الزميل الجليل الأستاذ

---

(١) نوادر المخطوطات ص ٣ من المجلد الأول .

أحمد الشايب أن أقوم بإلقاء عدة محاضرات فى هذا الفن على طلبة « الماجستير » بكلية دار العلوم ، فكانت هذه أول مرة فى جامعاتنا المصرية الحديثة يعالج فيها هذا الضرب من تلك الدراسة الفنية ، وكان للأستاذ الشايب بذلك فضل كبير فى أن ترى كتابتى النور .

وعلمت أنه قد ألقيت من قبل فى كلية الآداب بجامعتنا القديمة محاضرات تدور حول هذا الفن ، ألقاها المستشرق الفاضل برجستراسر (Bergstraesser) فحاولت جاهداً أن أطلع على شىء منها فلم أوفق .

وأما بعد ، فهذه ثمرة كفاح طويل وجهاد صادق ، وتجارب طال عليها المدى ، ساعفتها عينٌ طُلَعة ناظرة إلى ما يصنع صاحبُها وما يصنع الناس ، فكان له من ذلك ذُخر أمكنه أن يفتشه ويبحث فى جنباته ، ليرى وجه الحق فيما يرى ، وأن يؤلف من ذلك كتاباً يعتز به ويغتبط اغتباطاً ، إذ هو (أول كتاب عربى) يظهر فى عالم الطباعة معالجاً هذا الفن العزيز : فن تحقيق النصوص ونشرها .

إنى إذْ أقدّم هذا البحث الجديد ، أعلم عِلمَ اليقين أنه جهد متواضع ، وأن شأنَه شأنُ كلِّ كتابة جديدة قد يخطئها التوفيق فى بعض الأمر ، ويُعْوِزها الكمالُ فإنه لم يُخلَق للبشر ! ولكنى مع ذلك مؤمنٌ أنى بذلت فيه جهداً معبِّراً عن أسرة التحقيق التى أرجو أن يكثر عددها ، كما كثر فى ميدان العلم نفعُها .

ومن الله العون ، وبه التوفيق .

كيف وصلت إلينا الثقافة العربية

كانت الرواية الشفوية أول محاولة لنشر العلم ، والرواية هى الطريقة البدائية للعلم عند جميع الشعوب ، ولكن الرواية العربية اقترنت منذ اللحظة الأولى بالحرص البالغ ، والدقة الكاملة والأمانة . كان هذا أساسها على الأقل ، لأن الدين يدعو إلى ذلك ، ولأن كثيرا من نصوص الكتاب ، وكثيرا من نصوص السنة كان شاهدًا من شواهد التشريع ، وآية من آيات الفتوى ، فالتزم القوم الأمانة والحرص فيها حين يروون كلام الله وكلام الرسول ، بل حين يروون أشعار الجاهليين والإسلاميين وأيامهم ووقائعهم إلى حد ما .

وكانت الكتابة شيئاً جديداً ، فالعرب كانوا قوماً أُمِّيين لم تنتشر الكتابة بينهم إلا بدعوة الإسلام و بصُنع الإسلام ، ففى أعقاب غزوة بدر كان من طرق مُفاداة أسرى المشركين أن يعلِّم الأسير عشرة من المسلمين الكتابة ، فكان « زيد ابن ثابت » كاتب رسول الله أحد هؤلاء الذين علمهم الأسرى ، تعلمها فى جماعة من الأنصار الذين لم يكن فيهم من يحسن الكتابة ، كما ذكر المقريزى[1] . وكان « أُبيّ بن كعب » أول أنصارى كتب للرسول ، و « عبد الله بن سعد بن أبى سرح » أول من كتب له من قريش ، وكان عدة مَن كتب لرسول الله زهاء أربعين كاتباً تكفَّل ابن سيِّد الناس[2] بذكر أسمائهم ، وفى صدرهم الخلفاء الأربعة الراشدون .

أول نص مكتوب :

كان هؤلاء الكتاب يكتبون وحى القرآن ، ولحق رسول الله بالرفيق الأعلى

---

(١) إمتاع الأسماع ١ : ١٠١ .

(٢) عيون الأثر ١ : ٣١٥ — ٣١٦ .

وقد كتبوا القرآن كلَّه ، لم يكتبوا من الحديث إلا قليلا ، استجابةً لما ورد فى حديث أبى سعيد الخُدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تكتبوا عنى شيئاً سوى القرآن ، فمن كتب عنى شيئاً سوى القرآن فليَمحُه » . رواه مسلم فى صحيحه .

والحكمة فى هذا ظاهرة ، وهى الخشية من أن يختلط الوحى بحديث الرسول فى أثناء نزول الكتاب ، فصدر هذا الأمر محافظة على هذا الغرض الكريم ، وكان بلا ريب موقّتا بنزول القرآن . على أن المحققين من المحدِّثين يَرَون أن هذا الحديث قد نسخ بأحاديث أخرى تبيح الكتابة[1] :

منها ما رواه البخارى ومسلم أن أبا شاه اليمنى التمس من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام الفتح فقال : « اكتبوا لأبى شاه » .

وروى أبو داود والحاكم وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قلت يا رسول الله ، إنى أسمع منك الشىء فأكتبه ؟ قال : نعم . قال : فى الغضب والرضا ؟ قال : نعم ، فإنى لا أقول فيهما إلا حقاً .

وروى البخارى عن أبى هريرة قال : ليس أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر حديثاً منى ، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو ، فإنه كان يكتب ولا أكتب .

وروى الترمذى عن أبى هريرة قال : كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه ، فشكا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « استعن بيمينك » . وأومأ بيده إلى الخط .

ولما ولى الخلافة أبو بكر وكان ما كان من قتل القراء باليمامة عمد أبو بكر

---

(١) الباعث الحثيث ١٤٧ — ١٤٩ .

إلى جمع القرآن من صدور الرجال ، ومن العُسُب والرقاع واللِّخاف والأكتاف والأضلاع ، فحفظ القرآن بذلك ، وكان عمر بعده أول من جمع القرآن فى مصحف . وتعددت مصاحف المسلمين حتى جمعهم عثمان على مصحف واحد ، بعث إلى كل أفقٍ بصورة منه .

لذلك نستطيع أن نقول : إن القرآن الكريم أوَّلُ نص إسلامى مكتوب وصل إلينا .

أوائل التصنيف :

ثم استفاض الإسلام واتسعت رقعته اتساعاً ظاهراً فى زمان الدولة الأموية ، وأدى ذلك إلى اختلاط العرب بالأعاجم ، ففسد اللسان ، وكان طبيعيا أن يؤلَّف النحو وتوضع فيه أوائل الكتب ، ويظل الحديث فى منأى عن الكتابة ، إنما تَعيه صدور الرواة وتكتبه قلة قليلة منهم فى خوفٍ وإشفاق ، وتثور الفتن وتتفرع المذاهب وتكثر الفتاوى الدينية ، فكان لا بد للناس من كتب فى الدين يرجعون إليها لتكون لهم إمامًا ، خشيةً أن يكون عمادهم أقوالَ مختلفِ العلماء ومذاهبهم التى قد توجّهها الأهواء وتوازع السياسة والعصبية ، فيدوّنون الحديث .

ويذكرون أن الخليفة عمر بن عبد العزيز ظلّ يستخير الله أربعين يوما فى تدوين الحديث ، فدوّن ما كان يحفظه فى كتاب بعث به إلى الأمصار . وكان أبو بكر هذا قاضياً ووالياً على المدينة ، وتوفى سنة ١٢٠ .

ولم تزل جمهرة التابعين متورِّعة عن التصنيف والتدوين ، حتى تقلّص ظلُّ الدولة .

وكانت تظهر جهود أخرى فى التأليف المبكر ، تتمثل فيما ترجم لخالد بن يزيد ابن معاوية من علوم اليونان ، وما ألف هو من كتب فى الطب والكيمياء ، وما ألفه

عُبيد بن شَرِيّة لمعاوية من أخبار اليمن وأشعارها وأنسابها . وقد طبع هذا الكتاب فى حيدر أباد سنة ١٣٤٧ من رواية يظهر أنها لابن هشام . وما ألفه وهب بن منبه المتوفى سنة ١١٠ من كتاب التيجان فى ملوك حمير . وقد طبع هذا الكتاب من رواية ابن هشام سنة ١٣٤٧ مع سابقه .

كما أدت إلينا الأخبار أن زياد بن أمية وضع لابنه كتابا فى مثالب العرب ، وأن يونس بن سليمان وضع كتابا فى الأغانى ونسبتها إلى المغنين ، وأن ماسرجويه الطبيب ، ترجم كتاب أهرن بن أعين من السريانية إلى العربية .

ويذكر ابن النديم[1] أن كاتبا كان موصوفا بحسن الخط ، واسمه خالد بن أبى الهياج ، كان سعد قد نصبه لكتابة المصاحف ، كان يكتب الشعر والأخبار للوليد بن عبد الملك .

ثم تنهض الدولة العباسية وينهض معها التدوين ، ويتحرر المحدثون من هذا التزمت ، وتوضع مسانيد الحديث وكتبه فى كل صقع : يؤلف سفيان بن عيينة ومالك بن أنس فى المدينة ، وعبد الله بن وهب بمصر ، ومعمر وعبد الرزاق باليمن ، وسفيان الثورى ومحمد بن فضيل بن غزوان بالكوفة ، وحماد بن سلمة وروح بن عبادة بالبصرة ، وهشيم بواسط ، وعبد الله بن المبارك بخراسان ؛ وتظهر الكتب فى شتى الفنون الدينية محتفظة بالطابع الذى غلب على المحدثين ، وهو إسناد الرواية إلى مؤلف الكتاب ، وتسرى بين المؤلفين قواعد يلتزمونها فى السماع والرواية ، والقراءة على الشيخ والإجازة ، والمكاتبة والوِجادة ، تسرى هذه القواعد التى تكفلت كتب مصطلح الحديث فيما بعد بتفصيلها و بيان شرائطها .

كان هذا كله مقروناً بالحرص على الضبط والتصحيح . يقول ابن خلدون[2]

---

(١) الفهرست ٩ .

(٢) المقدمة ص ٣٦٨ .

(٧٣٢ — ٨٠٨) : — « وكانت هذه الرسوم بالمشرق والأندلس معبَّدة الطرق واضحة المسالك . ولهذا نجد الدواوين المنتسخة لذلك العهد فى أقطارهم على غاية من الإتقان والإحكام والصحة . ومنها لهذا العهد بأيدى الناس فى العالم أصول عتيقة تشهد ببلوغ الغاية لهم فى ذلك ، وأهل الآفاق يتناقلونها إلى الآن و يشـدون عليها يد الضنانة . ولقد ذهبت هذه الرسوم لهذا العهـد جملةً بالمغرب وأهله ، لانقطاع صناعة الخط والضبط والرواية بانتقاص عمرانه و بداوة أهله ، وصارت الأمهات والدواوين تنسخ بالخطوط البدوية ، تنسخها طلبة البربر صحائف مُستعجمة برداءة الخط وكثرة الفساد والتصحيف » . ثم يقول : « ويبلغنا لهذا العهد أن صِناعة الرواية قائمة بالمشرق ، وتصحيح الدواوين لمن يروم ذلك سهلٌ على مبتغيه ، لنَفَاق أسواق العلوم والصـنائع كما نذكره بعد . إلا أن الحظّ الذى بقى من الإجادة فى الانتساخ هنالك إنما هو للعَجَم وفى خطوطهم . وأما النَّسْـخ بمصر ففسد كما فسد بالمغرب وأشد » .

وهذا التسجيل يوضح ما كانت عليه الـكتب إلى القرن الثامن الهجرى ، من الإسناد والضبط والتصحيح .

الورق والوراقون

يذكر ابن النديم[1] أن العرب كانت تكتب فى أكتاف الإبل ، واللخاف وهى الحجارة الرِّقاق ، وفى العُسب عسب النخل ، وأنهم بعد ذلك كتبوا فى الجلود المدبوغة . ويذكر أن الدباغة فى أول الأمر كانت بالنُّورة وهى شديدة الجفاف ، ثم كانت الدباغة الكوفية تدبغ بالتمر وفيها لِين ، ثم كتبوا فى الورَق الخراسانى ، وكان يُعمل من الكتان ، وحدَث صنعُه فى أيام بنى أمية وقيل فى الدولة العباسية ، وقيل إن صُنّاعاً من الصين عملوه بخراسان على مثال الورق الصينى الذى كان يُصنع من الحشيش . ويذكر من أنواعه : السُّليمانى ، والطَّلحى ، والنوحى ، والفِرعونى والجعفرى ، والطاهرى .

ويقول ابن خلدون : « وكانت السجلات أوّلاً لانتساخ العلوم وكتب الرسائل السلطانية والإقطاعات والصكوك ، فى الرقوق المهيأة بالصناعة من الجلد ، لكثرة الرَّفه وقلة التآليف صدرَ الملّة ، كما نذكره ، وقلة الرسائل السلطانية والصكوك مع ذلك ؛ فاقتصروا على الكتاب فى الرَّقّ تشريفاً للمكتوبات ، وميلاً بها إلى الصحة والإتقان ، ثم طما بحرُ التأليف والتدوين وكثر ترسيل السلطان وصكوكه ، وضاق الرَّقُّ عن ذلك ، فأشار الفضلُ بن يحيى بصناعة الكاغَد ، وصَنعه وكتب فيه رسائل السلطان وصكوكه ، واتخذه الناس من بعده صُحفاً لمكتوباتهم السلطانية والعلمية ، وبلغت الإجادة فى صناعته ما شاءت » .

ويسجِّل الجَهْشِيارى[2] أن الورق كان مستعملا بكثرة فى أيام أبى جعفر المنصور ، وأنه كان يُجتلب من مصر ، إذ لم تكن صناعة الورق قد أقيمت فى بغداد .

---

(١) الفهرست ٣١ .

(٢) الوزراء والكتاب ١٣٨

قال : ووقف أبو جعفر على كثرة القراطيس فى خزائنه ، فدعا بصالح صاحب المصلَّى فقال له : إنى أمرت بإخراج حاصل القراطيس فى خزائننا فوجدته شيئاً كثيراً جدا ، فتولَّ بيعه و إن لم تُعطَ بكلِّ طومارٍ إلا دانقاً — الدانق سُدس الدرهم — فإنّ تحصيل ثمنه أصلح منه .

قال صالح : وكان الطومار فى ذلك الوقت بدرهم . فانصرفت من حضرته على هذا ، فلما كان فى الغد دعانى فدخلت عليه فقال لى : فكرت فى كتبنا وأنها قد جرت فى القراطيس ، وليس يؤمن حادث بمصر فتنقطع القراطيس عنا بسببه فنحتاج إلى أن نكتب فيما لم نعوِّده عُمالَنا ، فدع القراطيس استظهاراً على حالها .

و يعيّن ابنُ النديم فترةً من الزمن فى أيام الدولة العباسية كانت الناس فيها ببغداد لا يكتبون إلا فى الطروس — والطرس فى اللغة : الصحيفة تمحى ثم تكتب — وهذه الفترة هى سنون تلت نهبَ الناس للدواوين فى أيام محمد بن زُبيدة ، وكانت الدواوين فى جلودٍ فكانت تُمْحَى ثم يكتب فيها .

والظاهر أنّ العرب كانوا يكتبون فى كلٍّ من الجلود والأوراق فى عهد الدولة الأموية ، وصدرٍ صالح من عهد العباسية ، وأن الورق لم يُستعمل بكثرةٍ ظاهرة إلا منذ أشار الفضل بن يحيى البرمكى بصناعة الكاغد .

و يذكر القلقشندى[1] تعليلا للكتابة فى الجلود ، وهو قوله : « أجمع رأى الصحابة على كتابة القرآن فى الرقّ لطول بقائه ، أو لأنه الموجود عندهم حينئذ ، و بقى الناس على ذلك إلى أن ولى الرشيدُ الخلافة وقد كثُر الورق ، وفشا عمله بين الناس ، فأمر ألا يكتب الناسُ إلا فى الكاغد ، لأن الجلود ونحوها تقبل المحو والإعادة فتقبل التزوير ، بخلاف الورَق فإنه متى مُحِى فيه فسد ، و إن كُشِط ظهر كشطه . وانتشرت الكتابة فى الورق إلى سائر الأقطار ، وتعاطاها من قُرب ومن بُعد .

---

(١) صبح الأعشى ٢ : ٤٨٦ .

ومع ذلك ظل عِلْية القوم يستعملون الجلود و يأنفون من الكتابة فى الورق.

وقد سجل الجاحظ فى رسالة الجد والهزل[1] التى ساقها إلى محمد بن عبد الملك ابن الزيات نقد محمدٍ له فى استعماله الورق و إهماله الجلود ، فقال :

« وما عليك أن تكون كتبى كلها من الورق الصينى ومن الكاغد الخراسانى ؟ قل لى : لِمَ زينْت النَّسخ فى الجلود ، ولم حثثتنى على الأَدَم وأنت تعلم أن الجلودَ جافية الحجم ، ثقيلة الوزن ، إن أصابها الماء بطلت ، و إن كان يومَ لَثَقٍ استرخت . ولو لم يكن فيها إلا أنها تبغِّض إلى أربابها نزول الغيث ، وتكرّه إلى مالكيها الحَيَا لكان فى ذلك ما كفى ومَنع منها . وقد علمتَ أن الورّاق لا يخطّ فى تلك الأيام سطراً ، ولا يقطع فيها جلداً ... وهى أنتن ريحاً وأكثر ثمناً وأحمل للغش ، يغش الكوفى بالواسطى ، والواسطى بالبصرى ... ولو أراد صاحب علم أن يحمل منها قدر ما يكفيه فى سفره لما كفاه حِمل بَعِير ، ولو أراد مثل ذلك من القطنى لكفاه ما يحمل مع زاده .

وقلت لى : عليك بها فإنها أحمل للحكّ والتغيير ، وأبقى على تعاور العاريّة وعلى تقليب الأيدى ، ولرديدها ثمن ، ولطرسها مرجوع . . . وليس لدفاتر القطنى أثمان فى السوق و إن كان فيها كل حديث طريف ، ولَطَف مليح ، وعلم نفيس .

وقلت : وعلى الجلود يعتمد فى حساب الدَّواوين وفى الصِّكاك والعهود ، وفى الشروط وصور العقارات ، وفيها تكون نموذجاتٌ للنقوش ، ومنها تكون خرائط البرد ، وهنّ أصلح للجُرُب ، ولعِفاص الجرّة ، وسداد القارورة . وزعمت أنّ الأرضةَ إلى الكاغَد أسرع ، وأنكرت أن تكون الفأرة إلى الجلود أسرع ، بل زعمت أنها إلى الكاغد أسرع وله أفسد ، فكنتَ سبب المضرّة فى اتخاذ الجلود والاستبدال بالكاغَد ، وكنتَ سبب البلية فى تحويل الدفاتر الخفاف فى

---

(١) رسائل الجاحظ تحقيق الحاجرى وكراوس ص ٧٧ — ٧٨ .

المحمل إلى المصاحف التى تثقل الأيدى ، وتحطم الصُّدور ، وتقوِّس الظهور ، وتعمى الأبصار » .

ويقول الجاحظ فى الحيوان[١] : « وقيل لابن داحةَ وأخرج كتاب أبى الشمقمق ، وإذا هو فى جلود كوفية ودَفَّتين طائفيتين بخط عجيب ، فقيل له : لقد أُضيعَ من تجوّد بشعر أبى الشمقمق ! فقال : لا جرم والله ، إن العلم ليعطيكم على حساب ما تعطونه ، ولو استطعت أن أودِعه سويداء قلبى أو أجعله محفوظاً على ناظرى لفعلت ! » .

فهذا كله آية على أن الجلود كانت مستعملة فى العراق وما جاوره فى كتابة دواوين العلم إلى القرن الثالث الهجرى ، ودليل على أن الورق لم يحل محلها بصفة قاطعة .

ويروون أن الشافعى كان كثيراً ما يكتب الرسائل على العظام لقلة الورق[٢] .

أما فى مصر فإن ورق البردى كان هو المادة الشائعة فى الكتابة إلى أن حلت الجلود ثم الأوراق محلَّها .

الوراقون :

فرغنا من الحديث فى الورق ، ثم نفرغ للكلام على الوراقين .

وقد عقد ابن خلدون لهم فصلا فى مقدمته[٣] بسط فيه صناعتهم فقال :

كانت العناية قديماً بالدواوين العلمية والسِّجلات فى نَسْخها وتجليدها وتصحيحها بالرواية والضبط ، وكان سبب ذلك ما وقَع من ضخامة الدولة وتوابع الحضارة ، وقد ذهب العهدُ بذهاب الدولة وتناقص العمران ، بعد أن كان منه فى

---

(١) الحيوان ١ : ٦١ .
(٢) المطالع النصرية ص ١٨ .
(٣) المقدمة ٣٦٧ .

الملة الإسلامية بحرٌ زاخر بالعراق والأندلس ، إذ هو كلُّه من توابع العمران واتِّساع نطاق الدولة ، ونَفَاق أسواق ذلك لديهما ، فكثُر التآليف العلمية والدواوين ، وحَرَص الناس على تناقلها فى الآفاق والأمصار ، فانتُسخت وجلدت ، وجاءت صناعة الوراقين المُعانين للانتساخ والتصحيح والتجليد وسائر الأمور الكتبية والدواوين ، واختصت بالأمصار العظيمة العمران » .

ويفهم من هذا أن الوِراقة جاءت تابعة لقوة الدَّولة واتساع الحضارة ، وأن الوراقين كان لهم مكانٌ فى الأمصار العظيمة والبُلدان الكبيرة ، فهم بمثابة المطابع الحديثة التى تحتل أمصار بلادنا الآن ، وكانت مهمتُهم موزَّعةً بين الانتساخ والتصحيح ، والتجليد والتذهيب ، وكل ما يمتُّ إلى صناعة الكتب بصلة .

وكانت صناعة هؤلاء الوراقين رائجة رواجا . فالجاحظ[1] يذكر أن يحيى بن خالد البرمكى لم يكنْ فى خزانة كتبه كتاب إلا وله « ثلاث نسخ » .

ويذكر المقريزى أنه كان فى خزانة العزيز بالله ٣٠ نسخة من كتاب العين و ١٠٠ نسخة من الجمهرة . وأنه كان فى خزانة كتب الفاطميين ١٢٠٠ نسخة من تاريخ الطبرى[2] .

وكانت ثقة القوم بالوراقين نازلة ، لأنهم لم يكونوا فى الغالب من العلماء أو من أهل الرواية ، بل هم أهل صناعة وتكسب . وقد عرف الطعن فيهم قديما . قال ثعلب[3] فى الكلام على كتاب العين : « وقد حشا الكتابَ أيضاً قوم علماء ، إلا أنه لم يؤخذ منهم رواية ، وإنما وجد بنقل الوراقين فاختل الكتاب لهذه الجهة » .

ومن أوائل هؤلاء الوراقين خالد بن أبى الهياج الذى سلف ذكره فى فصل

---

(١) الحيوان ١ : ٦٠ .
(٢) المزهر ١ : ٨٧ .
(٣) المقريزى ٢ : ٢٥٣ — ٢٥٥ .

أوائل التصنيف ، كان موصوفاً بحسن الخط ؛ قال ابن النديم : «وهو الذى كتب الكتاب الذى فى قبلة مسجد النبى صلى الله عليه وسلم بالذهب من : « والشمس وضحاها » إلى آخر القرآن . فيقال إن عمر بن عبدالعزيز قال : أريد أن تكتب لى مصحفاً على هذا المثال . فكتب له مصحفاً تنوّق فيه ، فأقبل عمر يقلّبه و يستحسنه ، واستكثر ثمنه فرده عليه .

ومنهم مالك بن دينار السامى ، مولى بنى سامة بن لؤى ، أبو يحيى البصرى الزاهد ؛ كان أبوه من سَبْى سجستان ؛ وكان يكتب المصاحف بأجرة و يتقوّت بذلك .

وممن كان يتقوت بالنسخ من العلماء أبو على الحسن بن الحسن بن الهيثم المهندس البصرى نزيل مصر المتوفى نحو سنة ٤٣٠ ذكر القفطى[١] أنه كان ينسخ فى مدة سنة ثلاثة كتب فى ضمن أشغاله ، وهى إقليدس ، والمتوسطات ، والمجسطى ، و يستكملها فى مدة السنة ؛ فإذا شرع فى نسخها جاءه من يعطيه فيها مائة وخمسين ديناراً مصرية ، فيجعلها مؤونة لنفسه .

ومن العلماء الوراقين أبو موسى الحامض[٢] ، وأبو عبد الله الكرمانى[٣] .

ومن طريف مايروى عن أحد النحاة ؛ وهو يحيى بن محمد الأرزنى ؛ ماذكره ياقوت[٤] فى شأنه إذ يقول : « إمام فى العربية مليح الخط سريع الكتابة ، كان يخرج فى وقت العصر إلى سوق الكتب ببغداد فلا يقوم من مجلسه حتى يكتب الفصيح لثعلب و يبيعه بنصف دينار و يشترى نبيذاً ولحماً وفاكهة ولا يبيت حتى ينفق ما معه منه .

ويروى ابن النديم[٥] فى ترجمته ليحيى بن عدى المنطقى النصرانى أن يحيى

---

(١) إخبار العلماء ١١٥ .
(٢) الفهرست ١١٧ .
(٣) الفهرست ١١٨ .
(٤) إرشاد الأريب ٢٠ : ٣٤ — ٣٥ والبغية ٤١٦ .
(٥) الفهرست ٣٦٠ .

كان ينسخ كتب التفسير والكلام ، مع أنه كان من النصارى اليعقوبية . وهذا أمر عجب . ويذكر أنه لقيه وعاتبه على كثرة نَسخه فقال له : من أى شىء تعجب فى هذا الوقت من صبرى ؟ قد نسخت بخطى نسختين من التفسير للطبرى وحملتهما إلى ملوك الأطراف ؛ وقد كتبت من كتب المتكلمين مالا يحصى ؛ ولَعهدى بنفسى وأنا أكتب فى اليوم والليلة مائة ورقة وأقل .

وهذا النص وسابقه يبين لنا قوة المرانة التى كانت لهؤلاء الورانين فى سرعة الخط .

وكان بعض الورّاقين يتجاوزون مهنتهم الأصيلة إلى صناعة التأليف . قال ابن النديم[١] :

« كانت الأسمار والخرافات مرغوباً فيها مشتهاة فى أيام خلفاء بنى العباس وسيما فى أيام المقتدر فصنّف الورّاقون وكذّبوا ، فكان ممن يفتعل ذلك رجل يعرف بابن دلان ، واسمه أحمد بن محمد بن دلان ، وآخر يعرف بابن العطار ، وجماعة » .

وكما كان هناك ورّاقون قد نصبوا أنفسهم لهذه الصناعة فى السوق ، كان هناك وراقون خاصّون ، فمنهم دماذ أبو غسان[٢] كان يروى عن أبى عبيدة ، وكان يورق كتبه وأخذ عنه الأنساب والأخبار والمآثر .

وكان لأبى عثمان الجاحظ أكثر من ورّاق ؛ فمنهم أبو يحيى زكريا بن يحيى ذكره القالى فى الأمالى[٣] وياقوت فى معجم الأدباء نقلا عن ابن النديم[٤] . ومنهم أبو القاسم عبد الوهاب بن عيسى ذكره الخطيب فى تاريخ بغداد[٥]

---

(١) الفهرست ٤٢٨ .
(٢) الفهرست ٨١ .
(٣) الأمالى ١ : ١٤٨ .
(٤) معجم الأدباء ٦ : ٧٥ مرجليوث .
(٥) تاريخ بغداد ٦٩٥ ه .

والزبيدى فى تاج العروس ، وكانت وفاته سنة ٣١٩ فيما ذكر الخطيب .

وكان لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد ورّاقون[١] منهم ابن الزجاجى واسمه إسماعيل بن محمد ، والساسى واسمه إبراهيم بن محمد .

ومن هؤلاء الوراقين علاّن الشُّعوبى[٢] كان ينسخ فى بيت الحكمة للرشيد والمأمون والبرامكة .

ومنهم أحمد بن أحمد بن أخى الشافعى ، كان يورّق لابن عبدوس الجهشيارى[٣] .

ومنهم أبو الحسن على بن عبد الله بن أبى هاشم المعرى ، لزم أبا العلاء ونسخ له كتبه بأسرها ، بدون أجرة[٤] .

أما القاضى أبو المطرف قاضى الجماعة بقرطبة فكان له ستة وراقين ينسخون له دائما ، وكان قد رتب لهم على ذلك وظيفة معلومة[٥] .

ولم يخلُ هذا الميدان من عنصر المرأة ، إذ نجد من أسمائهن « ثناء » الكاتبة جارية ابن فيوما ، ذكرها ابن النديم فيمن كتبوا الخطوط الأصيلة الموزونة[٦] .

---

(١) تاج العروس ١٠ : ١٠٨ .
(٢) ابن النديم ١٥٣ .
(٣) معجم الأدباء ٢ : ١٣٧ .
(٤) تعريف القدماء ٣٢ ، ٣٨ ، ١٠١ ، ٢٠١ .
(٥) الصلة لابن بشكوال ١ : ٣٠٤ — ٣٠٦ .
(٦) الفهرست ص ١١ .

الخطـــوط

كان الغالب على خط أهل القرون الثلاثة الأولى هو الخط الكوفى ، وقد بدأ مزج الخط الكوفى بالخط الحديث فى أواخر خلافة بنى أمية وصدر الدولة العباسية . يقول القلقشندى :

« ذكر صاحب إعانة المنشى أنّ أوّلَ ما نُقِل الخط العربى من الكوفى إلى ابتداء هذه الأقلام المستعملة الآن فى أواخر دولة بنى أمية وأوائل خلافة بنى العباس . قلت : على أن الكثير من كتّاب زماننا يزعمون أن الوزير أبا على بن مقلة[1] هو أول من ابتدع ذلك ، وهو غلط ، فإنا نجد من الكتب بخط الأولين فيما قبل المائتين ما ليس على صورة الكوفى ، بل يتغير عنه إلى نحو هذه الأوضاع المستقرة وإن كان هو إلى الكوفى أميل ، لقربه من نقله عنه » .

هذا ما كان فى الجانب الشرقى من الدولة الإسلامية . وكان فى الجانب الغربى من الدولة خط قديم يسمى « الإفريقى » ، وأوضاعه كما يقول ابن خلدون[2] قريبة من أوضاع الخط المشرقى . ولما تغلّب الأمويون على الأندلس ظهر لهم هناك خط خاص هو المعروف بالخط الأندلسى ، ويظهر فيه بعض الميل إلى الاقتباس من الحروف الإفرنجية . وعند ما تقلّص ظل العرب والأفارقة من الأندلس وتلاشَى ملكُهم بها فانتشروا فى عُدوة المغرب وإفريقية منذ ظهور الدولة اللّمتونية غلب خطّهم الأندلسى على الخط الإفريقى القديم وعفّى عليه ، إلا بقايا منه ظلت ببلاد الجريد التى لم يخالط أهلُها كتّاب الأندلس .

وقد اكتسب الخط الأندلسى بالمغرب حياةً جديدة وجمالا جديداً ، ولكنه

---

(١) هو الوزير أبو على محمد بن على بن الحسن من وزراء الدولة العباسية ، ولد سنة ٢٧٢ وتوفى سنة ٣٢٨ .

(٢) المقدمة ٣٦٦ .

لم يلبث أن اضمحل، وصار كما يقول ابن خلدون[1] « مائلا إلى الرداءة، بعيداً عن الجودة » .

وليس يعنى هذا القول أن الخط الأندلسى انقرض وصار إلى الزوال، ولكنه يعنى أنه لم يعُد الخط الغالب، وإنما كان يصطنعه قليل من الناس .

ويتضح من كلام ابن خلدون فى مقدمته أن ما سمّاه المتأخرون « الخط المغربى » إنما هو الحالة التى صار إليها الخط الأندلسى الجميل . وابن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨ لم يعرف هذه التسمية — أعنى الخط المغربى — التى تدل على الخط الحديث الساذج المشتق من الأندلسى .

والخط الأندلسى يمتاز عن الخط المغربى بما يشيع فيه من الاستدارات وتداخل الكلمات وإطالة أواخر الحروف والعناية بتنسيق الكتابة وتحسينها .

ويشتركان فى طريقة النقط، فالفاء لا توضع فوقها النقطة كما يضعها المشارقة وإنما تجعل فى أسفل الحرف، والقاف لا توضع فوقها نقطتان، بل توضع فوقها نقطة واحدة .

والترتيب الهجائى للحروف الأندلسية والمغربية يخالف طريقة المشارقة؛ ومن هنا اختلف ترتيب بعض معاجمهم وكتب رجالهم عن ترتيب المشارقة؛ يظهر ذلك لمن نظر فى معجم ما استعجم للبكرى نشرة وستنفلد، ومشارق الأنوار للقاضى عياض .

وهذا ترتيب حروفهم : (أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش ه و لا ى) .

---

(١) المقدمة ٣٦٧ .

أصول النصوص

١ — أغلى النصوص هى المخطوطات التى وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب واسم مؤلفه ، وجميع مادة الكتاب على آخر صورة رسمها المؤلف وكتبها بنفسه ، أو يكونُ قدأشار بكتابتها ، أو أملاها ، أوأجازها ويكونُ فى النسخة مع ذلك ما يفيد اطلاعه عليها أو إقراره لها . ومن ذلك ما صنعه أبو عُمَر الزاهد غلام ثعلب ، الذى ألف كتابه ست مرات[1] يزيد فى كل منها شيئاً عند قراءتها عليه ، وأملى على الناس فى العَرْضة الأخيرة ما نسخته : « قال أبو عُمَر محمد بن عبد الواحد : هذه العرضة هى التى تفرّد بها أبو إسحاق الطبرى آخر عرضة ، أسمعُها بعده ، فمن روى عنى فى هذه النسخة هذه العرضة حرفاً واحداً ليس من قولى فهو كذّاب علىّ ، وهى من الساعة إلى الساعة من قراءة أبى إسحاق على سائر الناس وأنا أسمعها حرفاً حرفاً » .

وأمثال هذه النسخ تسمى نسخة الأم .

وهناك أمر قد يوقع المحقّق فى خطأ جسيم ، وهو أنّ بعض الغافلين من الناسخين قد ينقل عبارة المؤلف فى آخر كتابه ، وهى فى العادة نحو « وكتب فلان » أى المؤلف ؛ ثم لا يعقّب الناسخ على ذلك بما يشعر بنقله عن نسخة الأصل فيظن القارئ أنها هى نسخة المؤلف . وهذه مشكلة تحتاج إلى فِطنة المحقق وخبرته بالخط والتاريخ والورق[2] .

٢ — وتلى نسخة الأم النسخة المأخوذة منها ، ثم فرعها ثم فرع فرعها وهكذا . والملحوظ أن ذكر سلسلة الأخذ فى الكتب الأدبية قليل ، على حين تظفر الكتب الدينية واللغوية بنصيب وافر من ذكر هذه السلاسل

---

(١) ابن النديم ١١٣ — ١١٤ .

(٢) انظر مثيل ذلك فيما سيأتى ص ٣٠ .

وقد تخلو المخطوطات من بعض هـذه الحدود فيكون ذلك مدعاةً للتحقيق وموجِباً للبحث الأمين حتى يؤدَّى النص تأدية مقاربة .

وهذا الضرب الثانى من المخطوطات يعدُّ أصولا ثانوية إن وجد معهما الأصل الأول ؛ وأما إذا عُدم الأصل الأول فإنّ أوثق هذه المخطوطات يرتقى إلى مرتبته ، ثم يليه ما هو أقل منه وثوقاً .

٣ — وهناك نوع من الأصول هو كالأبناء الأدعياء ، وهى الأصول القديمة المنقولة فى أثناء أصـول أخرى ؛ فقد جرى بعض المؤلفين على أن يضمنوا كتبهم — إن عفواً و إن عمداً — كتباً أخرى أو جمهوراً عظيما منها . ومن هؤلاء ابن أبى الحديد فى شرحه لنهج البلاغة ، فقد ضمن ذلك الشرح كتباً كثيرة ، أذكر منها وقعة صفين التى أمكننى أن أستخرجها نسخة كاملة لا ينقصها إلا نحو عشرين صفحة من نحو ٣٥٠ صفحة بعـد أن قضيت فى ذلك قُرابة الشَّهر ، وقد بينت ذلك بالأرقام فى مقدمتى لوقعة صفين التى نشرتها سنة ١٣٦٥ .

ومنها جمهور كبير من كتاب المغازى للواقدى ، اقتبسه فى أثناء كتابه ، وهو فى الجزء الثالث من ص ٣١٨ — ٤٠٧ أى نحو مائة صفحة كبيرة تبلغ ثلاثمائة صفحة صغيرة .

ولعلّ أظهر مثال للأصول المضمنة ما أورده البغدادى صاحب خزانة الأدب فقد أودعها كثيراً من صغار الكتب النادرة ، منها كتاب فُرحة الأديب لأبى محمد الأسوَد الأعرابى ، وكتاب اللصوص لأبى سعيد السكرى ؛ كما تضمّن قدراً صالحا من كتب النحو وكتب شرح الشواهد النحوية .

وهـذا النوع من الأصول لا يخرج كتاباً محققاً ، وإنما يستعان به فى تحقيق النص .

وقد تهدَّى بعض الأدباء إلى نصـوص من كتاب العثمانية للجاحظ ونشرها مع الرد عليها لأبى جعفر الإسكافى ، نقل ذلك كله من شرح نهج البـلاغة لابن

أبى الحديد . وكنت أحسب أن تلك النصوص تمثل على الأقل نموذجاً من الأصل ، ولكن عند ما وقعت إلىّ نسخة العثمانية المخطوطة تيقنت أن ما فعله ابن أبى الحديد لا يعدو أن يكون إيجازاً مخلا لنص الجاحظ بلغ أن أوجزْت صفحتان منه فى نحو ثلاثة أسطر (انظر مثلا الفقرة السادسة من كلام الجاحظ فى العثمانية ص ٦ من رسائل الجاحظ وقارنها بما فى المخطوطة ١١٩ ا ، ١٩ ب) .

وكذلك كان يفعل الأقدمون ، ينقلون النصوص أحياناً وتكون لهم الحرية التامة فى التصرف فيها وترجمتها بلغتهم أيضاً ، إلا إذا حقّقوا النقل ونصوا على أن هذا هو لفظ المنقول ، فيقولون مثلا : « انتهى بنصه » ، فتكون مسئوليتهم فى ذلك خطيرة ، إذْ حَمَّلوا أنفسهم أمانة النقل .

فنشر أمثال هذه النصوص ودعوى أنها محققة يعد خطأ جسيما فى فن التحقيق وفى ضمير التاريخ .

٤ — والنسخ المطبوعة التى فقدت أصولها أو تعذر الوصول إليها يهدرها كثير من المحققين ، على حين يعدها بعضهم أصولا ثانوية فى التحقيق ، وحجتهم فى ذلك أن ما يؤدّى بالمطبعة هو عين ما يؤدى بالقلم ، ولا يعدو الطبع أن يكون انتساخا بصورة حديثة . وإنى لأذهب إلى هذا الرأى مع تحفظ شديد ، وهو أن يتحقق الاطمئنان إلى ناشر المطبوعة والثقة به ، فما نشره أمثال المصححين القدماء كالعلامة نصر الهورينى ، والشيخ قطة العدوى ، وكذا أعلام المستشرقين الثقات أمثال وستنفلد (Ferdinand Wüstenfeld) وجاير (Rudolf Geyer) و بيڤان (Bevan) ولايل (Charles Lyall) جدير بأن يكون أصولا (ثانوية) كما تعد رواياتهم لأصولهم — إن لم نتمكن من الظفر بتلك الأصول — رواية ينتفع بها فى مقابلة النصوص ، لأنهم منزّلون بمنزلة الرواة الثقات ، وروايتهم منزّلة منزلة ما يسميه المحدّثون بالوجادة .

وأما الطبعات التى تخرج للتجارة ولا يقوم عليها محقِّق أمين فهى نسخ مهدرة بلا ريب ، ومن الإخلال بأمانة العلم والأداء أن يعتمد عليها فى التحقيق .

٥ — وأما المصورات من النُّسخ فهى بمنزلة أصلها ما كانت الصورة واضحة تامَّة تؤدى أصلَها كلَّ الأداء ، فمصوَّرة النسخة الأولى هى نسخة أولى ، ومصوَّرة الثانوية ثانوية أيضا . وهكذا .

٦ — وهنا تعرض مشكلة المُسَوَّدات والمبيَّضَات ، وهو اصطلاحٌ قديم جدا . ويراد بالمسوَّدة النسخة الأولى للمؤلف قبل أن يهذبها ويخرجها سوية . أما المبيضة فهى التى سوِّيت وارتضاها المؤلفُ كتاباً يخرج للناس فى أحسن تقويم .

ومن اليسير أن يعرف المحقِّق مسوَّدة المؤلف بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة ، واختلاط الأسطر ، وترك البياض ، والإلحاق بحواشى الكتاب ، وأثر المحو والتغيير . . إلى أمثال ذلك .

ومسوَّدة المؤلف إن ورد نصٌّ تاريخى على أنه لم يُخرج غيرها كانت هى الأصل الأول . مثال ذلك ما ذكره ابن النديم[1] من أن ابن دريد صنع كتاب أدب الكاتب على مثال كتاب ابن قتيبة ، ولم يجرّده من المسودة .

وإن لم يرد نص كانت فى مرتبة النصوص الأولى ، ما لم تعارضها المبيضة فإنها تجبُّها بلا ريب .

٧ — وأما مُبَيَّضة المؤلف فهى الأصل الأول ، وإذا وجدت معها مسوَّدته كانت المسودة أصلا ثانويا استئناسيا لتصحيح القراءة فحسب .

٨ — على أن وجود نسخة للمؤلف لا يدلنا دلالة قاطعة على أن هذه النسخة هى عينها النسخة التى اعتمدها المؤلف ، فإننا نعرف أن بعض المؤلفين يؤلف كتابه أكثر من مرة ، وإذا استعملنا لغة الناشرين قلنا : إنه قد يصدر بعد

---

(١) الفهرست ٩٢ .

الطبعة الأولى طبعة ثانية . فالمعروف أن الجاحظ ألّف كتابه البيان والتبيين مرتين كما ذكر ياقوت فى معجم الأدباء[١] وقد ذكر أن الثانية « أصح وأجود » . وقد ظهر لى ذلك جليا فى أثناء تحقيق لهذا الكتاب ، وأشرت إلى ذلك فى مقدمته[٢] .

وكتاب الجمهرة لابن دريد قال ابن النديم[٣] : « مختلف النسخ كثير الزيادة والنقصان ، لأنه أملاه بفارس وأملاه ببغداد من حفظه ، فلما اختلف الإملاء زاد ونقص » . ثم قال : « وآخر ما صح من النسخ نسخة أبى الفتح عبد الله بن أحمد النحوى ، لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه » . وهذه سابقة قديمه فى جواز تلفيق النُّسَخ .

ولعلّ أظهر مثال لتكرار التأليف ما رواه ابن النديم[٤] فى الكلام على كتاب الياقوت لأبى عُمر الزاهد المتوفى سنة ٣٤٥ ذكر أن هذا الكتاب ظهر فى ست صور ، قضى مؤلفها فى تأليفها ما بين سنتى ٣٢٦ ، ٣٣١ .

وكذلك كتاب « نهج البلاغة » الذى ألفه الشريف الرضى ذكر ابن أبى الحديد[٥] فى شرحه أنه « ختم كتاب نهج البلاغة بهذا الفصل ، وكُتبت به نسخ متعددة ، ثم زاد عليه أن وفّى الزيادات التى نذكرها فيما بعد » .

ثم ذكر ابن أبى الحديد بعد ذلك[٦] فصولا من هذه الزيادات ، وعقّب عليها بقوله : « واعلم أن الرضى — رحمه الله — قطع كتاب نهج البلاغة على هذا الفصل ، وهكذا وجدت النسخة بخطه ، وقال : وهذا حين انتهاء الغاية بنا إلى قطع المنتزع من كلام أمير المؤمنين ، حامدين لله سبحانه على ما مَنّ به من توفيقنا

---

(١) ج ١٦ ص ١٠٦ .
(٢) مقدمة البيان والتبيين ص ١٦ — ١٧ .
(٣) الفهرست ٩١ .
(٤) الفهرست ١١٣ .
(٥) شرح نهج البلاغة ٤ : ٤٧٨ .
(٦) شرح نهج البلاغة ٤ : ٥٠٦ .

لضم ما انتشر من أطرافه ، وتقريب ما بعد من أقطاره ، ومقررين العزم كما شرطنا أوّلا على تفضيل أوراق من البياض فى آخر كل باب من الأبواب لتكون لاقتناص الشارد ، واستلحاق الوارد ، وما عساه أن يظهر لنا بعد الغموض ، ويقعَ إلينا بعد الشذوذ . . » .

ثم قال ابن أبى الحديد نفسه : « ثم وجدنا نسخاً كثيرة فيها زيادات بعد هذا الكلام قيل إنها وجدت فى نسخة كتبت فى حياة الرضى — رحمه الله — وقرئت عليه فأمضاها وأذن فى إلحاقها بالكتاب ، ونحن نذكرها » .

فهذا يبين لك أيضاً أن نسخة المؤلف قد تتكرر ، ولا يمكن القطع بها ما لم ينصّ هو عليها . وليس وجود خطِّه عليها دليلا على أنها النسخة الأم ، بل إن الأمر كلَّه أمر اعتبارى لا قطعى .

وإذا رجعت إلى تقديمى لمجالس ثعلب[1] عرفت أن تلك المجالس قد ظهرت فى صور شتى .

وشىء آخر جدير بالتنبيه ، وهو أن بعض المؤلفين يؤلف الكتاب الواحد على ضروب شتى من التأليف ، ومن أمثلة ذلك التِّبريزىُّ ، فسر الحماسة ثلاث مرات ، كما ذكر صاحب كشف الظنون ، قال : « شرح أولا شرحاً صغيراً ، فأورد كل قطعة من الشعر ثم شرحها ، وشرح ثانياً بيتاً بيتاً ، ثم شرح شرحاً طويلا مستوفياً . وأول المتوسط : أما بعد حمد الله الذى لا يبلغ صفاته الواصفون »

والشرح المتداول بهذا الاعتبار هو الشرح المتوسط . أما الصغير فمنه قطعة بدار الكتب المصرية برقم ١١٩٥ أدب تشمل باب الحماسة . أما الكبير فما لم نهتد إلى معرفته .

---

(١) ص ٢٤ — ٢٥ من التقديم ، وانظر كذلك حواشى صفحة ١١٣ .

منازل النسخ :

وضح مما سبق أنه يمكن ترتيب أصول المحققات فى درجات شتى .

١ — فأولها نسخة المؤلف ، وقد سبق حدها وتعريفها .

٢ — وتليها النسخة المنقولة منها ، ثم فرعها وفرع فرعها وهكذا .

٣ — والنسخة المنقولة من نسخة المؤلف جديرة بأن تحل فى المرتبة الأولى إذا أعوزتنا نسخة المؤلف ، وهى كثيراً ما تعوزنا .

٤ — و إذا اجتمعت لدينا نسخ مجهولات سلسلة النسب كان ترتيبها محتاجاً إلى حذق المحقق . والمبدأ العام أن تقدم النسخة ذات التاريخ الأقدم ، ثم التى عليها خطوط العلماء .

ولكننا إذا اعتبرنا بقدم التاريخ فقد نفاجأ بأن ناسخ أقدم النسخ مغمور أو ضعيف ، ونلمس ذلك فى عدم إقامته للنص أو عدم دقته ، فلا يكون قدم التاريخ عندئذ مسوِّغاً لتقديم النسخة ، فقد نجد أخرى أحدث تاريخاً منها ، وكاتبها عالم دقيق ، يظهر ذلك فى حرصه و إشاراته إلى الأصل ، فلا ريب فى تقديم هذه النسخة الأحدث تاريخاً .

و إذا اعتبرنا بخطوط العلماء على النسخة فقد توجد نسخة أخرى خالية من إشارات العلماء ، ولكنها تمتاز بأنها أصح متناً وأكمل مادة ، يظهر ذلك لدارسها وفاحصها .

وعلى ذلك فإنه يجب مراعاة المبدأ العام وهو الاعتماد على قدم التاريخ فى النسخ المعدة للتحقيق مالم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض فى الثقة والاطمئنان ، كصحة المتن ، ودقة الكاتب ، وقله الأسقاط ، أو تكون النسخة مسموعة قد أثبت عليها سماع علماء معروفين ، أو مُجازةً قد كتب عليها إجازات من شيوخ موثقين .

ومن غريب ما لحظه الأستاذ الشيخ أحمد شاكر فى تحقيقه لرسالة الشافعى وجودُ إجازة بخط الناسخ — وهو الربيع تلميذ الشافعى — ولكنها ليست إجازةَ رواية ، كالمألوف فى الإجازات ، ولكنها إجازة النّسخ ، ونصها :

« أجاز الربيع بن سليمان صاحب الشافعى نسخ كتاب الرسالة ، وهى ثلاثة أجزاء فى ذى القعدة سنة خمس وستين ومائتين ، وكتب الربيع بخطه » .

على أنّه يجدر بفاحص النسخة أن يقف طويلاً عند تاريخ النسخة . فكثير من الناسخين ينقل عبارة التاريخ التى تثبت فى العادة فى نهاية النسخة ، ينقلها كما هى غيرَ مراعٍ للفروق الزمنية بينه و بين الناسخ الأول ، فيخيل للفاحص أنه إزاء نسخة عتيقة على حين يكون هو إزاء نسخة كتبت بعدها بنحو قرنين من الزمان (١) . وهنا يتحكم الخط والخبرة به ، والمداد والخبرة به ، واسم الناسخ الأول والثانى ، فى تحقيق هذا التاريخ .

كيف نجمع الأصول :

لعل من البديهى أنه لا يمكن بوجه قاطع أن نعثر على جميع المخطوطات التى تخص كتاباً واحداً إلا على وجهٍ تقريبى . فمهما أجهد المحقق نفسه للحصول على أكبر مجموعة من المخطوطات فإنه سيجد وراءه معقّباً يستطيع أن يظهر نسخاً أخرى من كتابه ، وذلك لأن الذى يستطيع أن يصنعه المحققُ ، هو أن يبحث فى فهارس المكتبات العامة ، على ما بها من قصور وتقصير ؛ وهو ليس بمستطيع أن يبحث فيها كلّها على وجه التدقيق ، فإن عددها يربى على الألف فى بلاد الشرق والغرب .

وكتاب الفيكونت فيليب دى طرازى المسمى « خزائن الكتب العربية فى

(١) انظر مثيل ذلك فيما سبق ص ٢٣ .

الخافقين » يتيح لقارئه أن يعلم مقدار ضخامة عدد المكتبات العامة التى تناهز ألفاً وخمسمائة مكتبة[1] .

ويبقى عليه بعد ذلك المكتبات الخاصة ، وليس يمكن المحقق أن يدّعى إلماماً تاماً بما فيها ، أو يفكر فى استيعاب ما تتضمنه من نفائس المخطوطات .

فليس وراء الباحث إلا أن يقارب البحث مقاربةً مجتهدة بحيث يغلب على ظنه أنه قد حصّل على قدر صالحٍ مما يريد .

وكتاب بروكلمان فى تاريخ أدب اللغة العربية يعد من أجمع المراجع التى عنيت بالدلالة على مواضع المخطوطات ، وكذلك كتاب تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان ، فإذا أضاف إليها الباحث أن ينقّب بنفسه فى فهارس المكاتب العامة وملحقاتها الحديثة ، وساءل الخبراء بالمخطوطات مستدلاً على مواضعها ، أمكنه أن يقارب وأن يقع على ما تطمئن نفسه إليه .

فحص النسخ :

يواجه فاحص المخطوطة جوانب شتى يستطيع بدراستها أن يزن المخطوطة ويقدُرها قدرها .

١ — فعليه أن يدرس ورقها ليتمكن من تحقيق عمرها ، ولا يخدعَه ما أثبت فيها من تواريخ قد تكون مزيّفة . ومما يجب التنبه له أن ليست آثار العث والأرضة والبلى تدلُّ دلالة قاطعة على قدم النسخة ، فإننا نشاهد تلك الآثار فى مخطوطات قد لا يتجاوز عمرها خمسين عاما ، كما رأينا بعضاً من المخطوطات الحديثة

---

(١) ذكر أن منها فى مصر ١٦ مكتبة وفى الجزائر ٨ وفى فلسطين ٦ ولبنان ٣ وسوريا والعراق والحجاز واليمن ١٥ والمغرب الأقصى ١٠ وتونس ٧ والولايات المتحدة ٢٨٥ وألمانيا والنمسا ١٤٥ والاتحاد السوفياتى ١٢٠ وبريطانيا ٧٦ وفرنسا ٦٧ وإيطاليا ٤٨ وسويسرا ٢١ وهولندا ١٥ وبلجيكا ١٣ واليابان ٩ والدانمرك ٦ واليونان ٢ والهند ٣ وإيران ٢ وفى هذه المكتبات جميعا نحو ٢٦٢ مليون مجلد .

يزوّرها التجار بطريقة صناعية حتى يبدو ورقها قديماً باليا . ويروى القفطى (١) أن ابن سينا صنع ثلاثة كتب أحدها على طريقة ابن العميد ، والثانى على طريقة الصاحب ، والثالث على طريقة الصّابى ، وأمر بتجليدها و إخلاق جلدها ، لتجوز بذلك على أبى منصور الجبان . ولاريب أن هذا التزييف قصد به المزاح ، ولكنه يدلنا على أن التاريخ يحمل فى بطونه دلائل على حدوث التزييف .

٢ — وأن يدرس المداد فيتضح له قرب عهده أو بعد عهده .

٣ — وكذلك الخط ، فإن لكل عصر نهجاً خاصاً فى الخط ونظام كتابته يستطيع الخبير الممارس أن يحكم فى ذلك بخبرته .

٤ — وأن يفحص اطّراد الخط ونظامه فى النسخة ، فقد تكون النسخة ملفّقة فيهبط ذلك بقيمتها أو يرفعها .

٥ — وعنوان الكتاب ومايحمل صدره من إجازات وتمليكات وقراءات .

٦ — كما أنه قد يجد فى ثنايا النسخة ما يدل على قراءة بعض العلماء أو تعليقاتهم .

٧ — وأن ينظر إلى أبواب الكتاب وفصوله وأجزائه حتى يستوثق من كمال النسخة وصحة ترتيبها . وكثير من الكتب القديمة يلتزم نظام (التعقيبة) ، وهى الكلمة التى تكتب فى أسفل الصفحة اليمنى غالباً لتدل على بدء الصفحة التى تليها ، فبتتبع هذه التعقيبات يمكن الاطمئنان إلى تسلسل الكتاب .

٨ — وأن ينظر فى خاتمة الكتاب لعله يتبين اسم الناسخ وتاريخ النسخ وتسلسل النسخة .

هذه هى أهم الجوانب الجديرة بعناية الفاحص ، وقد يجد أموراً أخرى ، تعاونه على تقدير النسخة ، فلكل مخطوطٍ ظروف خاصّة تستدعى دراسة خاصة .

---

(١) إخبار العلماء ٢٧٥ .

التحقيق

هذا هو الاصطلاح المعاصر[1] الذى يقصد به بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معينة .

فالكتاب المحقق هو الذى صح عنوانه ، واسم مؤلفه ، ونسبة الكتاب إليه ، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التى تركها مؤلفه .

وعلى ذلك فإن الجهود التى تبذل فى كل مخطوط يجب أن تتناول البحث فى فى الزوايا التالية :

١ — تحقيق عنوان الكتاب .

٢ — تحقيق اسم المؤلف .

٣ — تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

٤ — تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقارباً لنص مؤلفه .

وبديهى أن وجود نسخة المؤلف — وهو أمر نادر ولا سيما فى كتب القرون الأربعة الأولى — لا يحوجنا إلى مجهود إلا بالقدر الذى نتمكن به من حسن قراءة النص . نظراً إلى ما قد يوجد فى الخط القديم من إهمال النقط والإعجام ، ومن إشارات كتابية لا يستطاع فهمها إلا بطول الممارسة والإلف . وهذا الأمر يتطلب عالما فى الفن الذى وضع فيه الكتاب متمرساً بخطوط القدماء .

---

(١) أصل التحقيق من قولهم : حقق الرجل القول صدقه ، أو قال هو الحق . والجاحظ يسمى العالم المحقق « محقا » ، جاء فى رسالة الجد والهزل ص ١٠٠ — ١٠١ من مجموع رسائل الجاحظ نشر الحاجرى وكراوس : « إنه لم يخل زمن من الأزمان فيما مضى من القرون الذاهبة إلا وفيه علماء محقون قرءوا كتب من تقدمهم ودارسوا أهلها » ثم قال : « واتخذهم المعادون للعلماء المحقين عدة » .

والإحقاق : الإثبات ، يقال أحققت الأمر إحقاقا ، ! إذا أحكمته وصححته » .

وبهذه المناسبة أذكر أن إهمال النقط والإعجام قد امتد شيء منه إلى قرون متأخرة ، فالناظر فى خط ابن حجر — وهو من علماء القرن التاسع — يرى هذا الإهمال بوضوح تام .

تخفى العنوان :

وليس هذا بالأمر الهيّن ، فبعض المخطوطات يكون خالياً من العنوان : (١) إما لفقد الورقة الأولى منها . (٢) أو انطماس العنوان . (٣) وأحياناً يثبت على النسخة عنوان واضح جلى ولكنه يخالف الواقع : (ا) إما بداعٍ من دواعى التزييف ، (ب) وإما لجهل قارئٍ ما وقعت إليه نسخة مجردة من عنوانها فأثبت ما خالَه عنوانَها .

١ — فيحتاج المحقق فى الحالة الأولى إلى إعمال فكره فى ذلك بطائفة من المحاولات التحقيقية ، كأن يرجع إلى كتب المؤلفات كابن النديم ، أو كتب التراجم ، أو أن يتاح له الظفر بطائفة منسوبة من نصوص الكتاب مضمنة فى كتاب آخر ، أو أن يكون له إلف خاص أو خبرة خاصة بأسلوب مؤلف من المؤلفين وأسماء ما ألف من الكتب ، فتضع تلك الخبرة فى يده الخيط الأول للوصول إلى حقيقة عنوان الكتاب .

٢ — والانطماس الجزئى لعنوان الكتاب مما يساعد كثيراً على التحقق من العنوان الكامل متى وضح معه فى النسخة اسم المؤلف ، فإن تحقيقه موكول إلى معرفة ثَبَت مصنفات المؤلف وموضوع كل منها متى تيسَّر ذلك .

٣ — وأما التزييف المتعمد فيكون بمحو العنوان الأصيل للكتاب وإثبات عنوان لكتاب آخر أجلّ قدراً منه ليلقى بذلك رواجاً ، أو يكون ذلك مطاوعةً لرغبةِ أحد جُمَّاع الكتب . وقد ينجح المزيف نجاحاً نسبيا بأن يقارب ما بين

خطه ومداده وخط الأصل ومداده فيجوز هذا على من لا يصطنع الحذر والريبة في ذلك .

٤ — وأما التزييف الساذج فمنشؤه الجهل ، فيضع أحد الكتّاب في صدر الكتب الأغفال عنواناً يخيل إليه أنه هو العنوان الأصيل .

تخفيف اسم المؤلف :

إن كل خطوة يخطوها المحقق لا بد أن تكون مصحوبة بالحذر ، فليس يكفي أن نجد عنوان الكتاب واسم مؤلفه في ظاهر النسخة أو النسخ لنحكم بأن المخطوطة من مؤلفات صاحب الاسم المثبت ، بل لا بد من إجراء تحقيق علمي يطمئن معه الباحث إلى أن الكتاب نفسه صادق النسبة إلى مؤلفه .

وأحياناً تفقد النسخة النص على اسم المؤلف ، فمن العنوان يمكن التهدي إلى ذلك الاسم ، بمراجعة فهارس المكتبات ، أو كتب المؤلفات ، أو كتب التراجم التي أخرجت إخراجاً حديثاً وفهرست فيها الكتب ، كمعجم الأدباء لياقوت ، أوغير ذلك من الوسائل العلمية .

على أن اشتراك كثير من المؤلفين في عنوانات الكتب يحملنا على الحذر الشديد في إثبات اسم المؤلف المجهول ، إذ لا بد من مراعاة اعتبارات تحقيقية ، ومنها المادة العلمية للنسخة ، ومدى تطويعها لما يعرفه المحقق عن المؤلف وحياته العلمية وعن أسلوبه وعن عصره .

والمحقق إذا عثر على طائفة معقولة من الكتاب منسوبة إلى مؤلف معين في نقل من النقول كان ذلك مما يؤيد ما يرجحه أو يقطع به في ذلك .

وأحياناً تدلُّ المصطلحات الرسمية في الكتاب على ما يوجهنا إلى تعيين عصر المؤلف ، يظهر ذلك لمن قرأ شيئاً من هذه المصطلحات في صبح الأعشى للقلقشندي ،

والتعريف بالمصطلح الشريف لابن فضل الله العمرى[١] .

وقد يعترى التعريف والتصحيف أسماء المؤلفين المثبتة فى الكتب ، فالنصرى قد يصحف بالبصرى ، والحسن بالحسين ، والخراز بالخزاز ، وكل أولئك يحتاج إلى تحقيق لا يكتفى فيه بمرجع واحد ، فقد يكون ذلك المرجع فيه عين ذلك التصحيف أو تصحيف آخر أقسى منه ، فليس هناك بد من اجتلاب الطمأنينة فى ذلك بالبحث العلمى الواسع .

وما قيل فى تزييف العناوين يقال أيضاً فى تزييف أسماء المؤلفين ، لذلك لم يكن بد من أن يتنبه المحقق لهذا الأمر الدقيق .

تحقيق نسبة الكتاب الى مؤلفه :

وليس بالأمر الهين أن نؤمن بصحة نسبة أى كتاب إلى مؤلفه ، ولا سيما الكتبُ الخاملة التى ليست لها شهرة ، فيجب أن تعرض هذه النسبة على فهارس المكتبات والمؤلفات الكتبية وكتب التراجم ، لنستمد منها اليقينَ بأن هذا الكتاب صحيح الانتساب .

وقديماً تكلم الناس فى كتاب العين المنسوب إلى الخليل ، وقد ساق السيوطى فى المزهر[٢] نصوص العلماء وأقوالهم فى القدح فى نسبة هذا الكتاب . ويكادون يجمعون أن الخليل وضع منهجه ورسمه وأن العلماء حَشَوه من بعده .

وقد ذكر السيرافى فى كتابه أخبار النحويين البصريين[٣] أن الخليل « عمل أول كتاب العين » . والذى نبه العلماء إلى ذلك دراستهم للكتاب وتأدِّيهم إلى أن مثل هذا التأليف لا يصح أن ينسب إلى رجل قاربَ الغاية فى الفضل مثل الخليل .

---

(١) طبع فى مطبعة العاصمة سنة ١٣١٢ فى ٢٤٠ صفحة .
(٢) المزهر ١ : ٨٦ — ٩٢ .
(٣) ص ٣٨ نشرة فريتس كرنكو .

فمعرفة القدر لمؤلف مما يسعف فى التحقق بنسبة الكتاب .

على أن بعض المؤلفين تتفاوت أقدارهم العلمية وتختلف اختلافا ظاهرا بتفاوت أعمارهم ، وباختلاف ضروب التأليف التى يعالجونها ، فنجد المؤلف الواحد يكتب فى صدر شبابه كتابا ضعيفا ، فإذا علَتْ به السنُّ وجدتَ بوناً شاسعاً بين يومَيه . وهو كذلك يكتب فى فن من الفنون قويًّا مُتقِنا ، على حين يكتب فى غيره وهو من الضعف على حال . فلا يصح أن يجعل هذا المقياسُ حاسماً باطراد ، فى تصحيح نسبة الكتاب .

وتعَدّ الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس فى تصحيح نسبة الكتاب أو تزييفها ، فالكتاب الذى تُحْشَد فيه أخبار تاريخية تالية لعصر مؤلفه الذى نسب إليه جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف ؛ ومن أمثلة ذلك كتاب نسب إلى الجاحظ ، وعنوانه « كتاب تنبيه الملوك والمكايد » ، ومنه صورة مودعة بدار الكتب المصرية برقم ٢٣٤٥ أدب ؛ وهذا الكتاب زيف لا ريب فى ذلك ، فإنك تجد من أبوابه باب « نكت من مكايد كافور الإخشيدى » و « مكيدة توزون بالمتقى لله » . وكافور الإخشيدى كان يحيا بين سنتى ٢٩٢ و ٣٥٧ والمتقى لله كان يحيا بين سنتى ٢٩٧ ، ٣٥٧ . فهذا كله تاريخ بعد وفاة الجاحظ بعشرات من السنين . وأعجب من ذلك مقدمة الكتاب التى لا يصح أن تنتمى إلى قلم الجاحظ . وهذا صدرها : « الحمد لله الذى افتتح بالحمد كتابا ، وفتح للعبد إذا (كذا) وأفاء إليه بابا ، قَسَم بين خليقته فطوَّروا أطواراً وتحزبوا أحزابا ، وأنفذ فيهم سهمه وأمضى فيهم حكمه وجعل لكل شىء أسباباً ، فهم دائرون فى دائرة إرادته لا يستطيعون عنها انقلاباً ، داهشون فى بدائع حكمته ، ومشيئته و إرادته ، يعز من يشاء و يرزق من يشاء . . » .

وليس هذا الأسلوب بحاجة إلى التعليق ، كما أن الكتاب ليس بحاجة إلى أن نسهب فى نفى نسبته إلى أبى عثمان الجاحظ .

تحقيق متن الكتاب :

ومعناه أن يؤدَّى الكتابُ أداء صادقا كما وضعه مؤلفه كمًّا وكيفاً بقدر الإمكان ، فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوباً هو أعلى منه ، أو نُحِلّ كلمة صحيحة محلَّ أخرى صحيحةٍ بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها ، أو أجمل ، أو أوفق ، أو ينسب صاحب الكتاب نصا من النصوص إلى قائل وهو مخطئٌ فى هذه النسبة فيبدل المحقق ذلك الخطأ و يحل محله الصواب ، أو أن يخطئُ فى عبارة خطأ نحوياً دقيقاً فيصحح خطأه فى ذلك ، أو أن يوجز عبارته إيجازا مخلا فيبسط المحقق عبارته بما يدفع الإخلال .

ليس تحقيق المتن تحسيناً أو تصحيحاً ، و إنما هو أمانة الأداء التى تقتضيها أمانة التاريخ ، فإن متن الكتاب حَكَم على المؤلف ، وحكم على عصره و بيئته ، وهى اعتبارات تاريخية لها حرمتها ؛ كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذى له وحده حق التبديل والتغيير .

و إذا كان المحقق موسوماً بصفة الجرأة فأجدِرْ به أن يتنحى عن مثل هذا العمل ، وليدَعْه لغيره ممن هو موسوم بالإشفاق والحذر .

إن التحقيق نتاج خلق ، لا يقوى عليه إلا من وُهِب خَلَّتين شديدتين : الأمانة والصبر ، وهما ما هما ! !

وقد يقال : كيف نترك ذلك الخطأ يشيع ، وكيف نعالجه ؟

فالجواب أن المحقق إن فطن إلى شىء من ذلك الخطأ نبه عليه فى الحاشية أو فى آخر الكتاب و بيَّن وجه الصواب فيه ، وبذلك يحقق الأمانة ويؤدى واجب العلم .

أما الشواهد من القرآن الكريم فلها لها من تقدير دينى لا بد أن توضع فى نِصابها . وقد كشفت فى أثناء تحقيق لكتاب الحيوان عن تحريفات كثيرة

لم أستطع إلا أن أردها إلى أصلها . ومن أمثلة ذلك فى الجزء الرابع ص ٧ : « فلما أتوا على وادى النمل » وهى « حتى إذا أتوا » . وفى ص ١٥٩ : « على أن لا أقول على الله إلا الحق فأرسل معى بنى إسرائيل » وهى « إلا الحق قد جئتكم ببينة من ربكم فأرسل معى بنى إسرائيل » . وفى ص ١٦٠ : « ياموسى أقبل ولا تخف إنك من الآمنين » وهى « يا موسى لا تخف إنى لا يخاف لدى المرسلون » . وفى الجزء الخامس ص ٣٢ : « إنى مبتليكم بنهر » وهى « إن الله مبتليكم بنهر » وفى ص ٩٣ : « هو الذى جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً » والوجه إسقاط « هو » . وفى ص ١٣٧ : « وأنهار من ماء غير آسن » والوجه إسقاط الواو . وفى ص ٥٤٤ : « ثم اسلكى سبل ربك » وإنما هى « فاسلكى سُبلَ ربك » . وفى ص ٥٤٧ فى بعض النسخ : « فلما جاء أمرنا وفار التنور » وفى بعضها : « ولما جاء » وكلاهما تحريف ، وإنما هى « فإذا جاء أمرنا » . إلى غيرها كثير . ومن عجب أن يشيع هذا التحريف القرآنى فى كتاب معروف مثل كتاب الحيوان ولا يتصدى له من يصلحه فى خلال هذه القرون المتطاولة . وفى ذلك يصدق المثل القائل « يؤتى الحذر من مأمنه ! » . وإنما أسهبت فى تلك الأمثلة لأنبه على أمرين :

أما أحدهما فأنه يجب أن يستشعر المحقق الحذر الكامل فى تحقيق الآيات القرآنية ، وألا يركن إلى أمانة غيره فى ذلك مهما بلغ قدره . وأما الآخر فأن التزمُّت فى إبقاء النصّ القرآنى المحرَّف فى الصلب كما هو ، فيه مزلة للأقدام ، فإنَّ خطر القرآن الكريم يَجلُّ عن أن نجامل فيه مخطئاً أو نحفظ فيه حق مؤلِّف لم يلتزم الدقة فيما يجب عليه فيه أن يلزم غاية الحذر .

ومع ذلك فإنَّنا نرى بعض المتزمتين الغالين يذهب إلى التزام الأمانة الصارمة فى أداء النصِّ القرآنى الخاطئ يؤدّيه كما وقع من مؤلّفه . والمسألة خلافية قديمة بسطها ابن كثير فى كتابه اختصار علوم الحديث[1] . ونصه ما يلى :

---

(١) هو الذى طبع مشروحاً باسم الباعث الحثيث . انظر ص ١٦٢ — ١٦٣ .

وأمّا إذا لحن الشيخ فالصواب أن يرويه السامع على الصواب ، وهو محكىٌّ عن الأوزاعى وابن المبارك والجمهور . وحكى عن محمد بن سيرين وأبى معمر عبد الله ابن سخبرة أنهما قالا : يرويه كما سمعه من الشيخ ملحوناً . قال ابن الصلاح : وهذا غلوٌّ فى مذهب اتّباع اللفظ . وعن القاضى عياض : أنَّ الذى استمر عليه عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم ولا يغيِّروها فى كتبهم ، حتَّى فى أحرفٍ من القرآن استمرت الرواية فيها على خلاف التلاوة ، ومن غير أن يجىء ذلك فى الشواذّ ، كما وقع فى الصحيحين والموطَّأ ، لـكن أهل المعرفة منهم ينبِّهون على ذلك عند السماع وفى الحواشى .

ثم قال : « وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أباه كان يصلح اللحن الفاحش و يسكُت عن الخفىّ السهل » .

فالمسألة قديمة جدًّا مردُّها إلى الأمانة ، وهى متحقِّقة فى المذهبين إذا نبه المصحح على ما كان عليه الأصل الذى صححه ، مما هو واضح الخطأ .

واختبار النصوص القرآنية لا يكفى فيها أن نرجع إلى المصحف المتداول ، بل لا بد فيه من الرجوع إلى كتب القراءات وكتب التفسير . ففى كتب القراءات يرجع المحقق إلى كتب القراءات السبع ثم العشر ثم الأربع عشرة ثم كتب القراءات الشاذة . وفى كتب التفسير يلجأ إلى تلك التى تعنى عناية خاصة بالقراءات كتفسير القرطبى وأبى حيان . ولذلك يجدر أن ينسب المحقق كل قراءة تكون مخالفة لقراء الجمهور .

وأما نصوص الحديث فإنها يجب أن تختبر بعرضها على مراجع الحديث لقراءة نصها وتخريجها إن أمكن التخريج . وتعدُّد رواياتِ الحديث تدفعنا إلى أن نحمِّـل المؤلّف أمانةَ روايته ، فنبقيها كما كتبها المؤلف إذا وصلنا إلى يقين بأنَّه كتبها كذلك ، ولندعْ للتعليق ما يدلُّ على ضعف روايته أو قوتها .

وهذا أيضاً هو واجب المحقق إزاء كل نص من النصوص المضمنة، من الأمثال والأشعار ونحوها، يجب أن يتّجه إلى مراجعها ليستعين بها فى قراءة النص وتخريجه إن أمكن التخريج. ومع ذلك يجب أن نحترم رواية المؤلف إذا أيقنّا أن ما فى النسخة هو ما قصده المؤلف وأراده، ولا سيما إذا كان يبنى على تلك الرواية حكما خاصاً. فهذا قيد شديد يحرِّم على المحقق أن يتناول النص بتغيير أو تبديل.

وهذه الضروب الثلاثة من النصوص هى أخطر ما يجب فيه الدقة والحرص والتريث، وليس معنى ذلك ذلك أن نستهين بغيرها، ولكن معناه أن نبذل لها من اليقظة ونستشعر لها من الحرص ما يعادل خطرَها البالغ.

خطر تحقيق المتن:

عرفت إذن أن التحقيق أمر جليل، وأنه يحتاج من الجهد والعناية إلى أكثر مما يحتاج إليه التأليف. وقديماً قال الجاحظ[1]: «ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرِّ اللفظ وشريف المعانى أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام».

مقدمات تحقيق المتن:

هناك مقدمات رئيسية لإقامة النص، فمنها:

١ — التمرس بقراءة النسخة، فإن القراءة الخاطئة لا تنتج إلا خطأ. و بعض الكتاباتِ يحتاج إلى مراس طويل وخبرة خاصة ولا سيما تلك المخطوطات التى لا يطَّرد فيها النقط والإعجام، وكذلك تلك المخطوطات التى كتبت بقلم أندلسى أو مغربى، ولهذا الخط صوره الخاصة ونقطه الخاص، بل رسمه الخاص. قال الشيخ نصر الهوريني[2]: «وكذلك أهل الأندلس يكتبون فى غير المصحف الألف

(١) الحيوان ١ : ٧٩.
(٢) المطالع النصرية ١١٠.

الحشوية الممالة بالياء ، كما يدل له قول القاموس : بُنيل بضم الباء وكسر النون جد مسلم بن محمد الشاعر الأندلسى . والأصح أنه ممال ، ولكنهم يكتبونه بالياء اصطلاحا » .

ولكلٍّ كاتبٍ من الكتّاب طريقةٌ خاصة تستدعى خِبرةً خاصة كذلك ، فبعضهم يقارب بين رسمَى الدال واللام ، أو بين رسمى الغين والفاء ، فلا يفطن للفصل بينهما إلا الخبير . كما أنّ كثيراً من الكتاب الأقدمين يكتبون على طريقة خاصة بهم فى الرسم الإملائى ، وهذا يحتاج إلى خبرة خاصة تكتسب بالمرانة وبالرجوع إلى كتب الرسم . ومِن أجمعِ الكتبِ فى ذلك « المطالع النصرية » للشيخ نصر الهورينى .

والنّقط تختلف طرائقه فى الكتابة المشرقية والكتابة المغربية ، ففى الأخيرة تنقط الفاء بنقطة من أسفلها والقاف بنقطة واحدة من أعلاها .

وفى الكتابات القديمة توضع بعض العلامات لإهمال الحروف ، فبعضهم يدل على السين المهملة بنقط ثلاث من أسفلها ، إما صفّاً واحداً و إما صفّين ، و بعضهم يكتب سيناً صغيرة (س) تحت السين ، ويكتبون حاء (ح) تحت الحاء المهملة . ومن الكتاب من يضع فوق المهمل أو تحته همزة صغيرة (ء) ومنهم من يضع خطاً أفقياً فوقه (—) ومنهم من يضع رسماً أفقياً كالهلال (ـ) . وفى بعض الكلمات التى تقرأ بالإهمال والإعجام معاً قد ينقط الحرف من أعلى ومن أسفل معاً « وذلك مثل « التسميت » و « التشميت » أى تشميت العاطس ، يضعون أحيانا فوق السين نقطاً ثلاثاً وتحتها كذلك ، إشارة إلى جواز القراءتين . و « المضمضة » و « المصمصة » تكتب بنقطة فوق الضاد وأخرى تحتها ، تجويزاً لوجهى القراءة .

وفى الإعجام — أى الشكل والضبط — يحتاج المحقق كذلك إلى خبرة خاصة ، وهذا هو الذى كان يسميه أبو الأسود « النّقط » . قال أبو الأسود

لكاتبه القيسى : « إذا رأيتنى قد فتحت فمى بالحرف فانقط نقطة على أعلاه ، وإن ضممت فمى فانقط نقطة بين يدَى الحرف ، وإن كسرت فمى فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن أتبعت ذلك شيئاً من غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين » .

فهذه طريقة أبى الأسود يراها القارئ فى المصاحف العتيقة .

ومما يلحق بالضبط القَطعة ، أى الهمزة ، وهى صورة رأس عين توضع فوق ألف القطع ، أو على الواو والياء المصورتين بدلا من الألف ، أو فى موضع ألف قد حذفت صورتها مثل ماء وسماء . وفى الكتابة القديمة كثيراً ما تهمل كتابتها فتلتبس ماء بكلمة « ما » وسماء بالفعل « سما » . والهمزة المكسورة تكتب أحيانا تحت الحرف وتكتب أحيانا فوقها . والمدة ، وهى السحبة التى فى آخرها ارتفاع قد ترد فى الكتابة القديمة فيما لم نألفه ، نحو « مآ » التى نكتبها ماء بدون مدة .

والشدة وهى رأس الشين نجدها فى الكتابة القديمة حيناً فوق الحرف ، وآناً تحته إذا كانت مقرونة بالكسرة . ونجد خلافاً فى كتابتها مع الفتحة فأحياناً توضع الفتحة فوق الشدة ، وأحياناً تكتب الفتحة تحت الشدة هكذا (ـِّ) فيتوهم القارئ أنها كسرة مع الشدة ، مع أن وضع الكسرة تحت الشدة وفوق الحرف أمر يكاد لا يوجد فى المخطوطات العتيقة . والضمة يضعها المغاربة تحت الشدة . وفى كثير من الكتابات القديمة توضع الشدة على الحرف الأول من الكلمة إذا كان مدْغماً فى آخَر من نهاية الكلمة السابقة مثل « بل رّان » ، « يقول أهلكتَ مالاً لّو قَنِعت به » .

والشدة فى الكتابة الغربية تكتب كالعدد ٧ شديدة التقويس هكذا (٧) . وقد عثرت على مخطوط أندلسى عتيق هو كتاب العققة والبررة لأبى عبيدة ، وقد التزم فيه كاتبه وضع الحركات تحت النقط هكذا (مُضْغَةً) ، أى مُضْغَةً .

وهناك بعض الإشارات الكتابية ، ومنها علامة الإلحاق التى توضع لإثبات

بعض الأسقاط خارج سطور الكتاب ، وهى فى غالب الأمر خط رأسى يرسم بين الكلمتين يعطف بخط أفقى يتجه يميناً أو يساراً إلى الجهة التى دوّن فيها السقط هكذا (⌐) أو (⌐‾) و بعضهم يمد هذه العلامة حتى تصل إلى الكتابة الملحقة التى يكتب إلى جوارها كلمة « صح » أو « رجع » . و بعض النساخ يكتب ما يريد إلحاقه بين الأسطر فى صلب الكتاب .

وهناك علامة التمريض ، وهى صاد ممدودة « صـ » توضع فوق العبارة التى هى صحيحة فى نقلها ولكنها خطأ فى ذاتها ، وتسمى هذه العلامة أيضاً علامة التضبيب .

وأما إذا كان هناك خطأ ناشئ من زيادة بعض الكلمات فإنهم يشيرون إلى الزيادة بخط يوضع فوق الكلام منعطفاً عليه من جانبيه بهذا الوضع (⌒) وأحياناً توضع الزيادة بين دائرتين صغيرتين (° °) أو بين نصفى دائرة (◡ ◠) وأحياناً توضع كلمة « لا » أو « من » أو « زائدة » فوق أول كلمة من الزيادة ثم كلمة « إلى » فوق آخر كلمة منها .

وكذلك الأرقام تحتاج إلى خبرة خاصة ، وهذه صورة الأرقام التى ترد فى بعض المخطوطات القديمة (٦٥٤٣٢١) وهى (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) . وأحياناً تكتب الاثنان والأربعة والخمسة هكذا (٧ ٨ ٩) .

٢ — والثانى من مقدمات التحقيق هو التمرس بأسلوب المؤلف ، وأدنى صُوَرِه أن يقرأ المحقق المخطوطة المرّة تلو المرّة ، حتى يخبُر الاتجاه الأسلوبى للمؤلف ، ويتعرّف خصائصه ولوازمه ، فإنّ لكل مؤلف خصيصة فى أسلوبه ، ولازمة من اللوازم اللفظية أو العبارية ، كما أن لكل مؤلف أعلاماً خاصة تدور فى كتاباته ، وحوادثَ يديرُها فى أثنائها .

وأعلى صور التمرُّس بأسلوب المؤلف أن يرجع المحقِّق إلى أكبر قدرٍ مستطاع من كتب المؤلف ، ليزداد خبرةً بأسلوبه ويستطيع أن يوجد ترابطا بين عباراته

فى هذا الكتاب وذاك . ومعرفةُ ذلك مما يعين فى تحقيق المتن والتهدّى إلى الصواب فيه .

٣ — وأمر ثالث ، هو الإلمام بالموضوع الذى يعالجه الكتاب حتى يمكن المحقق أن يفهم النصَّ فهماً سليما يجنِّبه الوقوع فى الخطأ حين يظنُّ الصواب خطأً فيحاول إصلاحه ، أى يحاول إفساد الصواب !

وهذا إنما يتحقق بدراسة بعض الكتب التى تعالج الموضوع نفسه أو موضوعاً قريباً منه ، ليستطيع المحقق أن يعيش فى الأجواء المطابِقة أو المقارِبة حتى يكون على بصيرة نافذة .

٤ — فإذا اجتمع لدى المحقق أقصى ما يمكن جمعه من المخطوطات ، واستطاع قراءتها قراءةً سليمة ، وعرف أسلوب المؤلف ، وألمَّ إلماما كافياً بموضوع الكتاب ، استطاعَ أن يمضى فى التحقيق مستعيناً بالمراجع العلمية التى يمكن تصنيفها على الوجه التالى :

(ا) كتب المؤلف نفسه مخطوطها ومطبوعها .

(ب) الكتب التى لها علاقة مباشرة بالكتاب كالشروح والمختصرات والتهذيبات . فنسخة الشرح هى من جهةٍ نسخة أخرى من الكتاب . كما أن الشروح تفيد النصوص بضبطها أحياناً وتتكفل ببيان غوامضها ، وهو أمرٌ له قيمته فى مكمِّلات التحقيق .

ويليها فى ذلك نسخة المختصر أو التهذيب ، فإنّ كلاً منهما تلقى ضوءاً لا يستهان به فى تحقيق النص . ومن البديهىّ أن يرجع المحقّق إلى الأصول المخطوطة لتلك المراجع ما أمكنه ذلك ، وألاّ يعتمد على المطبوعات الحالية من الروح العلمية المحقّقة .

(ح) وهناك ضربٌ آخر من الكتب التى لها علاقة مباشرة بالكتاب ،

وهى الكتب التى اعتمدت فى تأليفها اعتماداً كبيراً على الكتاب ، وهذه كثيراً ما تحتفظ بالنص الأصلى للكتاب الأول . فكتاب عيون الأخبار لابن قتيبة من الكتب التى اعتمدت على كتاب الحيوان للجاحظ ، ولا سيّما فى كلام ابن قتيبة على الحيوان . والكتاب نفسُه من الكتب التى اعتمدت على كتاب « البيان والتبيين » ، ولا سيما فى كتاب الزهد ونصوص الخطب والوصايا . ولعل السر فى ذلك أن الجاحظ كان قد أجاز ابن قتيبة برواية بعض كتبه[1] . وكانت حياة ابن قتيبة بين سنتى ٢١٣ ، ٢٨٦ .

(د) ويليها الكتب التى استقى منها المؤلف . فإذا تهدَّى المحقق إلى المنابع التى يستمدُّ منها المؤلف تأليفه كان ذلك معواناً له على إقامة النص . وبعض المؤلفين ينصُّون فى كتبهم على المصادر التى استقَوْا منها ، كما فعل ابن فارس فى مقدمة مقاييس اللغة ، وابن منظور فى مقدمة لسان العرب ، والسُّيوطى فى مقدمة « بغية الوعاة » ، وابن حجر فى مقدمة « تهذيب التهذيب » .

وبعضهم يعتمد اعتماداً كليا على مؤلف آخر ، ولكنه لا ينص على الأخذ إلاّ أحياناً قليلة ، كما فعل التبريزى فى نقله معظم شرحه للحماسة عن شرح المرزوقى . والذى يوازن بين الشرحين يسترعى نظره التقاربُ الشديد بين عبارات التفسير واتجاهاته ثم لا يرتاب أن التبريزى كان فى جمهور شرحه كَلاًّ على المرزوقى .

ومن عجب أن التبريزى مع ذلك ينعَى على هؤلاء الذين يهملون نسبةَ أقوال العلم إلى أصحابها ، فيقول فى تفسير الشطر الثالث من الحماسية ٨٩ « قال المرزوقى : وذكر بعض المؤرّخين — يعنى ابن جنى — ولم ينصفه حيث لم يسمه فى كتابه . . . » .

وكما صنع التبريزى ذلك فى شرحه للحماسة صنع فى شرحه للقصائد العشر ، إذ اعتمد اعتماداً كبيراً على ابن الأنبارى فى شرحه للمعلّقات .

---

(١) انظر عيون الأخبار ٣ : ١٩٩ ، ٢١٦ ، ٢٤٩ .

(هـ) الكتب المعاصرة للمؤلف ، التى تعالج نفس الموضوع ، أو موضوعاً قريباً منه .

(و) المراجع اللغوية ، وهى المقياس الأول الذى تسبَر به صحة النص ، فأحياناً يحكم المحقق العجلانُ أنّ فى النص تحريفاً وما به من بأس ، وهو حين يرجع إلى كتب اللغة تُفتيه بصواب ما خاله غيرَ الصواب . ولا يكفى لذلك ضرب واحد من المراجع اللغوية . ويمكننا أن نقسم المراجع اللغوية إلى الضروب التالية :

١ — معاجم الألفاظ ، وأعلاها لسان العرب لابن منظور ، وتاج العروس للزبيدى . ومنها معاجم المفردات الطبية ، كالمفردات لابن البيطار ، وتذكرة داود الأنطاكى ، ومن المعاجم الحديثة فى ذلك معجم الحيوان للمعلوف ، والنبات لأحمد عيسى . ومنها معاجم المصطلحات العلمية كمفاتيح العلوم للخوارزمى ، وكليات أبى البقاء ، وأوسعها جميعاً كتاب « كشاف اصطلاحات الفنون » .

وقد وضع بعض فضلاء المستشرقين معاجم استدركوا بها على المعاجم القديمة ، ومنها معجم دوزى المسمى : Supplément Aux Dictionnaires Arabes ، ومنها معجمه الخاص بأسماء الملابس : Dictionnaire Detaille des noms des Vêtements chex les Arabes .

وهذه المعاجم تفيد فى تحقيق النصوص الواردة فى الكتب المتأخرة .

٢ — معاجم المعانى ، وأعلاها المخصص لابن سيده ، وفقه اللغة للثعالبى .

٣ — معاجم الأسلوب ، وأعلاها جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر ، والألفاظ الكتابية للهمذانى .

٤ — كتب المعربات ، ومن أعلاها فى القديم المعرب للجواليقى ، وشفاء

الغليل للخفاجي ، وفى الحديث كتاب الألفاظ الفارسية المعربة لأدى شير .

٥ — معاجم اللغات التى تمت بصلة وثيقة إلى العربية كالفارسية والعبرية والسريانية .

(ز) المراجع النحوية ، وهى كثيرة ، وأعلى المتداول منها وأجمعها همع الهوامع للسيوطى ، وحاشية الصبان على الأشمونى .

(ح) المراجع العلمية الخاصة ، وهذه لايمكن حصرها ، ولكل كتاب يكون موضعَ التحقيق مراجعُ شتى يتطلبها . فكتاب الأدب يحتاج إلى مراجع الأدب والتاريخ على اختلاف ضروبها والعلوم الدينية ، وكذلك إلى مراجع الشعر من الدواوين وكتب النقد القديم والبلاغة ومراجع البلدان وغيرها . وكتاب التاريخ يفتقر إلى كتب الأدب والعلوم الدينية ومراجع البلدان . وهكذا .

فنحن نجد أن نتاج الثقافة الإسلامية العربية متواشج الأنساب ، متداخل الأسباب . وحذقُ المحقّق وسعةُ اطلاعه يَهديانه إلى اختيار المراجع التى يتطلبها الكتاب .

وأذكر أننى قبل تحقيق لكتاب الحيوان هالنى تنوعُ المعارف التى يشملها هذا الكتاب ، ووجدت أنى لو خبطت على غير هدى لم أتمكن من إقامة نصه على الوجه الذى أبتغى ، فوضعت لنفسى منهجاً بعد قراءتى للكتاب سبع مرات ، منها ست مرات اقتضاها معارضتى لكل مخطوط على حدة ، وفى المرة السابعة كنت أقرؤه لتنسيق فقاره وتبويب فصوله ، فكنت بذلك واعياً لكثير مما ورد فيه ، فلجأت إلى مكتبتى أتصفح ما أحسب أن له علاقة بالكتاب وأقيِّد فى أوراق ما أجده معيناً للتصحيح ، حتى استوى لى من ذلك قدر صالح من مادة التحقيق والتعليق ؛ ولكن ذلك لم يغننى عن الرجوع إلى مصادر أخرى غير التى

حسبت ، فكانت عدة المراجع التى اقتبست منها نصوصاً للتحقيق والتعليق نحو ٢٩٠ كتابا عدا المراجع التى لم أقتبس منها نصوصاً ، وهى لا تقل عن هذه فى عدتها .

والذى أريد أن أقوله ، أن تحقيق النصوص محتاج إلى مصابرة و إلى يقظة علمية ، وسخاء فى الجهد الذى لا يضن على الكلمة الواحدة بيوم واحد أو أيام معدودات .

التصحيف والتحريف

وهما أكبر آفة منيت بها الآثار العلمية ، فلا يكاد كتاب منها يسلم من ذلك . وبعض العلماء الأقدمين يفرقون بين مدلولى الكلمتين . فالعسكرى ، وهو الحسن ابن عبد الله بن سعيد (٢٩٣ — ٣٨٢) — وهو من أقدم من ألف فى هذا الفن يضع حدًّا فاصلا بينهما . ويقول فى صدر كتابه[١] : « شرحت فى كتابى هذا الألفاظ والأسماء المشكلة التى تتشابه فى صورة الخط فيقع فيها التصحيف ويدخلها التحريف » .

ويقول أيضاً[٢] : « فأما قولهم الصحفى والتصحيف فقد قال الخليل : إن الصحفى الذى يروى الخطأ عن قراءة الصحف باشتباه الحروف . وقال غيره : أصل هذا أن قوماً كانوا قد أخذوا العلمَ عن الصحف من غير أن يَلقَوْا فيه العلماء فكان يقع فيما يروونه التغيير فيقال عنده : قد صحفوا ، أى رووه عن الصحف ، وهم مصحِّفون ، والمصدر التصحيف » .

وجاء فى جمهرة ابن دريد[٣] : « أَنَّ الماءَ يَؤُنُّه أنًّا : صبَّه . وفى كلام لقمان بن عاد : أُنْ ماءً واغلِه . أى صبَّ ماء واغله . وكان ابن الكلبى يقول : أُز ماء ، ويزعم أن أُنْ تصحيف » .

فهذه النصوص تجعل كل تغيير فى الكلام ينشأ من تشابه صور الخط تصحيفاً .

ويقول العسكرى[٤] فى قول ابن أحمر الذى روى على هذا الوجه :

---

(١) التصحيف والتحريف ص ٣ .
(٢) التصحيف والتحريف ص ٩ .
(٣) الجمهرة ١ : ٢٢ .
(٤) ص ٤٦ .

فلا تَصِلِى بمطروق إذا ما سرى بالقوم أصبح مستكينا

إنما هو « إذا ما سرى فى الحى » . ثم يقول : « وهذا من التحريف لا من التصحيف » . وفى كتابه أيضاً [١] : سأل أبو زيد الأخفش فقال : كيف تقول يوم التروية أتهمز ؟ قال نَعم . قال : ولم ؟ قال : لأنى أقول : روأت فى الأمر . قال : أخطأت ، إنَّما هو ترويت من الماء غير مهموز . قال الشيخ — أى العسكرى : وهذا من التبديل لا من التصحيف . يريد أنه من التحريف . لأنه ليس ناشئاً من تشابه الحروف فى النقط بل هو من تغيير الياء بالهمزة .

ثم إننا نجد السيوطى ٨٤٩ — ٩١١ فى المزهر [٢] يعقد فصلا فى التصحيف والتحريف ، لم يفصل بينهما فصلا دقيقاً ، فلم يكن هناك ضابط دقيق عنده لما يسمى تحريفاً وما يسمى تصحيفاً . وكذلك نجد بعض المؤلفين الأقدمين لا يفرقون بين التحريف والتصحيف ، يجعلونهما مترادفين .

أما ابن حجر فى شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر [٣] فيفرق بين النوعين فرقاً واضحاً . قال : « إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط فى السياق ، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحَّف ، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرف » .

فهو يجعل التصحيف خاصاً بالالتباس فى نقط الحروف المتشابهة فى الشكل كالباء والتاء والثاء ، والجيم والحاء والخاء ، والدال والذال ، والراء والزاى ، والسين والشين ، والصاد والضاد ، والطاء والظاء . فإنَّ صورَ تلك الحروف واحدة ، ولا يفرق بعضها عن بعض فى الكتابة الحديثة إلا النُّقط أو مقدارها .

وأما التحريف فهو خاص بتغيير شكل الحروف ورسمها كالدال والراء ،

---

(١) ص ٥٢ .
(٢) ج ٢ ص ٣٥٣ — ٣٩٤ .
(٣) شرح نخبة الفكر ٣٢ .

والدال واللام ، والنون والزاى فى الحروف المتقاربة الصورة ، والميم والقاف ، واللام والعين فى الحروف المتباعدة الصورة .

ومن التصحيف والتحريف ما يكون نتاجاً لخطأ السمع لا لخطأ القراءة ، كأن يملى المملى كلمة « ثابت » فيسمعها الكاتب ويكتبها « نابت » ، أو « احتجم » فيسمعها الكاتب ويكتبها « احتجب » . ومن هذا ما جاء فى قول الراجز[1] :

كأن فى رِيِّقِهِ لما ابتسَمْ بلقاءةً فى الخيل عن طفلٍ مُتِمّْ

إنما هى « بلقاء تنفى الخيل » .

وفى ذلك يروون هذه الطريفة عن كَيْسان مستملى أبى عبيدة[2] : أنه كان يكتب غير ما يسمع ، ثم ينقل عن ذلك غيرَ ما كتبه فى أول الأمر ، ثم يحفظ غير ما كتب ، ثم يحدِّث غير ما حفظ .

ومنه ما يكون من خطأ فى الفهم كقول السيُّوطى[3] : « لحديث الزهرى عن سفيان الثورى » وهو خطأ غريب ، فإن الزهرى أقدم كثيراً من الثورى ، ولم يذكر أحد أنه روى عنه . والصواب « لحديث أبى شهاب عن سفيان الثورى » ، فالتبس على السيوطى أبو شهاب الحناط بابن شهاب الزهرى ، والذى يروى عن سفيان إنّما هو أبو شهاب الحناط ، واسمه عبد ربه ابن نافع الكنانى . وأما ابن شهاب الزهرى فهو محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب .

ومن ذلك ما ذكره الجاحظ فى البيان[4] « قال يونس بن حبيب : ما جاءنا من أحد من روائع الكلم ما جاءنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » جاء فى

---

(١) التصحيف ص ١٠٠ .
(٢) بغية الوعاة ص ٣٨٢ .
(٣) الباعث الحثيث ٧٥ .
(٤) البيان ٢ : ١٨ .

حاشية قديمة من إحدى نسخه تعليقاً على ذلك : « هذا مما صحّفه الجاحظ وأخطأ فيه ، لأن يونس إنما قال : عن البَتّى ، وهو عثمان البَتّى ، فلما لم يُذْكر عثمان التبسَ البتى فصحّفه الجاحظ بالنبيّ ، ثم جعل مكان النبي الرسول . وكان البتّيُّ من الفصحاء » . والبتى هذا هو عثمان بن مسلم البصرى البتى .

كتب التصحيف والتحريف :

ومن أقدم كتب التصحيف والتحريف ما صنعه أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكرى ٢٩٣ — ٣٨٢ وقد طبع نحو نصفه بمصر سنة ١٣٢٦ . وما صنعه الحافظ على بن عمر الدارقطنى المتوفى سنة ٣٨٥ ذكره ابن الصلاح والنووى وابن حجر والسيوطى .

ومما يصح أن يجعل بين كتب التصحيف والتحريف كتاب التنبيهات على أغاليط الرّواة ، لعلى بن حمزة البصرى المتوفى سنة ٣٧٥ وإن كان لم يسمِّ كتابه بما يدل على ذلك .

تاريخه :

وتاريخ التصحيف والتحريف قديم جداً ، وقد وقع فيه جماعة من الفضلاء من أئمة اللغة وأئمة الحديث حتى قال الإمام أحمد بن حنبل : « ومن يعرى من الخطأ والتصحيف »[1] .

ففى كتاب الله قرأ عثمان بن أبى شيبة « وجعل السفينة فى رِجل أخيه »[2] وقرأ أيضاً : « ألمْ . تركيف فعل ربك بأصحاب الفيل[3] » . وكان حمزة الزيات القارئ يتعلم القرآن من المصحف ، فقرأ يوماً وأبوه يسمع : « الم . ذلك الكتاب

(١) المزهر ٢ : ٣٥٣ .
(٢) العسكرى ص ٩ .
(٣) المزهر ٢ : ٣٦٩ .

لا زيت فيه » فقال أبوه : دع المصحف وتلقَّنْ من أفواه الرجال !

وفى الحديث صحف بعضهم : « صلاة فى إثر صلاة كتاب فى عليين » فقال : « كنازٍ فى غلس » . وصحف آخر « يا أبا عمير ما فعل النُّغَير » فقال : « ما فعل البعير »[1] .

وقد ورد كثير من ذلك فى اللغة والشعر والأعلام مما يطول الحديث فيه .

وقد عمَّت هذه البلوى حتى قالوا : لا تأخذوا القرآن من مصحفى ، ولا العلم من صحفى[2] . وكما كانوا يهجون الصحفيين كانوا يمدحون مَن لا يعتمد على الصحف فى علمه . وفى ذلك يقول أبو نُوَاسٍ فى رثاء خلفٍ الأحمر :

لا يَهِمُ الحاء فى القراءة بالخا ء ولا يأخذ إسنادَه عن الصحف[2]

كتب المؤتلف والمختلف :

وكان من الطبيعى أن تقاوَمَ هذه الآفة العلمية بما يقضى عليها أو يخفف من حدّتها ، فلجأ العلماء إلى تأليف الكتب التى تبحث فى المؤتلف والمختلف ، فمنها ما هو فى أسماء الرجال . وقد ألف فى ذلك الدارقطنى المتوفى سنة ٢٨٥ ، وأحمد بن على الخطيب البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣ ، وابن ماكولا المتوفى سنة ٤٨٧ ، وابن نقطة الحنبلى المتوفى سنة ٦٢٩ ، والذهبى المتوفى سنة ٧٤٨ فى كتابه المشتبه .

ومنه ما هو فى أسماء الشعراء ، وقد ألف فيه الحسن بن بشر الآمدى المتوفى سنة ٣٠٧ .

ومنه ما هو فى أسماء القبائل ، وقد ألف فيه محمد بن حبيب المتوفى سنة ٢٤٥ . وغير ذلك كثير .

---

(١) الباعث الحثيث ١٩٣ .

(٢) العسكرى ٩ .

معالجة النصوص

ترجيح الروايات :

تجلب إلينا مخطوطات المؤلَّف الواحد صوراً شتَّى من الروايات ، وفى كثير من الأحيان نجد بعض النسخ قد انفردت بزيادات لا نجدها فى النسخ الأخرى . فهذه الزيادات مما ينبغى أن يوضع تحت الفحص والخبرة ليحكم المحقق بمدى صحتها وانطباقها على سياق النسحة وأسلوب المؤلف . ولينظر فيها طويلا فقد تكون نتيجة لخطأ الناسخ ، فبعض المسرفين من النُّسَّاخ يمزج صلبَ الأصل الذى نقل عنه بالحواشى التى أضيفت عليه من قبل القراء أو المالكين .

وقد عثَرت فى أثناء تحقيق لكتاب الحيوان على عبارةٍ مقحمة فى نسختين من أصول الحيوان[1] ، وهذا نصها : « كنت بعجتُ بطن عقربٍ إذْ كنت بمصر فوجدت فيه أكثر من سبعين عقارب صغار كل واحدة نحو أُرزة . حرره أبو بكر السروكنى » ، فالأسلوب ليس للجاحظ ، والجاحظ لم يدخل مصر . وعبارة « حرره أبو بكر السروكنى » شاهد بأن العبارة مقحمة بلا ريب .

وأما العبارات الأصيلة التى تزيد بها بعض النسخ على الأخرى ، ويؤيدها الفحص ، فهى جديرة بالإثبات .

والعبارات المعتلة التى تحمل الخطأ النحوى مرجوحة ، أجدَرُ بالإثبات منها عبارة النسخة التى لا تحمل هذا الخطأ . كما أن التى تحمل الخطأ اللغوى أو يستحيل معها المعنى ، أو ينعكس ، أو يستغلق فهمه ، هى رواية مرجوحة ، أحقُّ منها بالإثبات رواية النسخة السالمة من هذه العيوب .

وهذا كله فى النسخ الثانوية . أما النسخ العالية فإن المحقق حرى أن يثبت

---

(١) حواشى الحيوان ٤ : ١٧٠ .

ما ورد فيها على علاته ، خطأ كان أو صوابا ، على أن ينبه فى الحواشى على صواب ما رآه خطأ ، حرصاً على أمانة الأداء .

تصحيح الأخطاء :

سبق فى الفصل الماضى أن المحقق قد يجد فى تخالف روايات النسخ ما يعينه على استخراج الصواب من نصوصها ، فيختار من بينها ما يراه مقيما للنصِّ مؤدّيا إلى حسن فهمه . والأمانة تقتضيه أن يشير فى الحواشى إلى النصوص التى عالجها لينتزع من بينها الصواب ، وألا يُغفِل الإشارة إلى جميع الروايات الأخرى التى قد يجد القارئ فيها وجهاً أصوب من الوجه الذى ارتآه .

وقد يقتضيه التحقيق أن يلفّق بين روايتين تحمل كل منهما نصف الصواب ونصف الخطأ ، فهو جدير أن يثبت من ذلك ما يراه ، على ألاّ يغفل الإشارة إلى الروايات كلِّها ، ففى ذلك الأمانةُ و إشراكُ القارئ فى تحملها .

وقد يقع القارئ على عدة عبارات كلّها محرف ، فإذا أراد تقويمها فلابد أن يتقيّد بمقاربة الصور الحرفية التى تقلبت فيها العبارة فى النسخ بحيث لا يخرج عن مجموعها بقدر الإمكان .

فتصحيح « ليط به » و « ليطبه » إلى « لُبِط به » بمعنى صُرِع ، تقويم صحيح . وتصحيح « النقيف» و « النقنق » بـ « النفنف » بمعنى صقع الجبل الذى كأنه جدار مبنى مستو تصحيح قويم أيضاً . وكذلك تصحيح « العصراء » « بالقصواء » اسم ناقة .

وهو فى هـــذه الأحوال كلها جميعاً لا بد له أن يستعين بالمراجع التى سبقت الإشارة إلى أنواعها فى « مقدمات تحقيق المتن[1] » .

---

(١) انظر ص ٤٥ — ٤٩ .

نموذج لتصحيح بعض التحريفات

وهى بعض التحريفات التى ظهرت لى فى أثناء التحقيقات فى كتب شتى .

---

١ — (احتراز) المودّة = اجترار المودة — أى اجتلابها

٢ — (استحقاق غموض) = استخفاء وغموض

٣ — (استقضيت) = استغضبت

٤ — (اعز ترحى) = اعرَ نْزِمى — أى تقبَّضى وتجمَّعى

٥ — (وقعة (البسر) = وقعة البِشر

٦ — (التعويد) والإحجام = التعريد والإحجام

٧ — (التمور والبيور) = النمور والببور — جمع نمر و ببر

٨ — (تنبيه) به = شبيه به

٩ — (ثمر صبجانى) = تَمْر صَيْحانىّ — هو نوع من التمر

١٠ — (ثوب) العنكبوت = ثَوِىّ العنكبوت — أى بيته

١١ — (جاء فرواب) = حافِر وَأْب — وهو الشديد

١٢ — (الجارى) = الحُبارَى — ضرب من الطير

١٣ — العيافة و (الجزو) = العيافة والحزو — الحازى : العرّاف

١٤ — (جموسة النياق) = حُموشة السَّاق — أى دِقّتها

١٥ — (الحياة والعبث) = الحيَا والغَيْث

١٦ — (خردل) = قُرزُل — اسم فرس

١٧ — عثر فى فضل (خطابه) = عثر فى فضل خطامه

١٨ — (خلق) الحرص = حاقّ الحرص — أى شدّته

١٩ — (الدغلول) الغوائل = الدغاول الغوائل

٢٠ — (ذاتية)من بطن الدماغ = دانية من بطن الدماغ

٢١ — (رجبية الشوق) = رحيبة الشدق — أى واسعته

٢٢ — الكلب (الزيتى) = الكلب الزئنى — نوع قصير القوائم

٢٣ — (سرورا) = شرودا

٢٤ — ناس من (السلطان) = ناس من السُّلَطاء — جمع سليط

٢٥ — (سول القتال) = شوك القتاد

٢٦ — (ظرف الشمام) = طرف الثُّمام

٢٧ — عقيل بن (علقمة) = عقيل بن عُلَّفة — شاعر مشهور

٢٨ — (الغبار) والدود = النِّبار والدود — جمع نبر، وهو القراد

٢٩ — آكل (كالجائب) = آكل للخبائث

٣٠ — الكلاب (كل البقر) = الكلاب على البقر — مثل مشهور

٣١ — ليس (يخاف) = ليس بخائن

٣٢ — (مالكا لدبا) = مال كالدَّبا — الدبا : صغار الجراد

٣٣ — متون (اكيات) = متون الحيات

٣٤ — (الناقص بقواه) = الناقض لقواه

٣٥ — (نجوع) الناس له = بخوع الناس له — أى خضوعهم

٣٦ — النجوم و (الوجوم) = النجوم والرُّجوم

٣٧ — لم (يتحرك) = لم يتحول

٣٨ — (يخبر النظم) = يجبر العظم

٣٩ — (يرضعن) الصعاب = يَرُضْن الصعاب

٤٠ — (يغشى) الضراء = يَمشِى الضَّراء — أى يسير مستخفياً

دراسة تحليلية لنشوء بعض هذه التحريفات :

١ — سقطت نقطة الجيم من (اجترار) ثم زاد الناسخ نقطة على الراء الأخيرة لتصير كلمة مألوفة ، وهى (احتراز) .

٢ — تقاربت نقطتا (استخفاء) فصارت (استحقاء) ، ثم اقتربت الهمزة واستعلت فوق واو (وغموض) فاشبهت نقطتى القاف فقرئت (استحقاق) .

٣ — كتبت غين (استغضبت) مقاربة للقاف فى استدارتها ، وانضم إلى نقطتها السكون فزاد قربها من القاف ، وزيدت نقطة إلى نقطة الباء من أسفل فصارت إلى ذاك التحريف .

٤ — صغرت فتحة راء (اعرنزى) فصارت كالنقطة ، وتقاربت نقطتا النون والزاء فانقلبت النون تاء ، وفتح رأس الميم فأشبهت الحاء .

٦ ، ٣٦ — تضخم رأس الراء فأشبه الواو .

٩ — انضم السكون إلى نقطتى التاء فى الكلمة الأولى ، وتباعدت نقطتا الياء فى الثانية .

١٠ — كتب رأس الياء من (ثوى) صغيرا فقاربت فى ضمورها رسم الباء .

١١ — حوِّرت كسرة (حافر) فصارت همزة .

١٢ — ضمرت سنّ الباء من (الحبارى) فصارت (الجارى) .

١٦ — عظم أعلى القاف فأشبه الخاء والتصقت نقطة الزاى برأسها فزادت من شبهها بالدال .

١٨ — قربت القاف من (حا) فقرئت (حلق) ثم زيدت النقطة ، لأن الحرص خلق من الأخلاق .

١٩ — وكذلك اقتراب واو (الدغاول) سهّل أن تقرأ (الدغلول) .

٢٤ — جعلت (السلطاء) لغرابتها (السلطان) .

٣٠ — اجتمع طرفا العين فى (على) واتصلت بها الفتحة فأشبهت رأس الكاف ، واضمحل نتوء الياء فصارت (كل) .

٣٢ — اتصلت لام (مال) بالكاف بعدها .

٣٣ — ضمر رأس الحاء من (الحيات) وعظمت فتحة الحاء فأشبهت رأس الكاف .

٣٥ — عدم الاتزان فى وضع نقط الحروف ، فاتجه ما حقه اليمين إلى اليسار وما حقه اليسار إلى اليمين .

٣٨ — تآكل رأس عين (العظم) فأصبح شبيها بالنقطة .

٣٩ — التصق سكون الضاد من (يرضن) بوصلتها فصارت (يرضعن) .

٤٠ — كتب رأس الميم من (يمشى) مرتفعاً ، ثم ضمر السكون فأشبه النقطة فقرئت (يغشى) .

الزيادة والحذف :

وهما أخطر ماتتعرض له النصوص ، والقول ماسبق : أن النسخة العالية يجب أن تؤدّى كما هى دون زيادةٍ أو نقص ، أو تغيير أو تبديل .

على أننا نلمح فى مذاهب الأقدمين اتجاهاً يرمى إلى أن يلحق بالكتاب ماهو ضرورىّ متعين لإقامة النص ، وفى نوع خطير من النصوص ، وهو نصوص الحديث . قال ابن كثير[1] : « وإذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه ، وكذلك إذا اندرس بعضُ الكتاب فلا بأس بتجديده على الصواب » . فقد يكون فى النص نحو « عبد الله مسعود » فلا ريب أن ذلك يكون سهواً من المؤلف ، فإثبات [بن] لا ضير فيه ولا إخلال بالأمانة . وقد يكون فى نص المتن نحو «بنى الإسلام خمسٍ » فلا جرم أن صوابه « على خمس»

(١) فى الباعث الحثيث ص ١٦٣ .

فإلحاق « على » ليس فيه عُدْوان على الكتاب ولا على صاحبه . وكذا إذا كان المتن « بنى الإسلام على على خمس» كان المحقق فى حِلٍّ أن يحذف الحرف الزائد ، على أن ينبه على المحذوف . والأَوْلى فى حالة الزيادة أن تميّز بوضعها بين جزأى العلامة الطباعية الحديثة [ ] ، أو أن ينبه فى الحواشى على أنها مما أَخلَّ به أصلُ الكتاب .

وأما النسخ الثانوية فكذلك ، لا يزاد فيها ولا يحذف منها إلا ما هو ضرورىّ متعين ، ولا سيما إذا وجد المحققُ دِعامةً له فى مراجع التحقيق التى سبق الكلام عليها .

ومن البديهى أن يعمد المحقق إلى إثبات أكمل النصوص وأوفاها ، وألا يُغفل من ذلك إلا ما يتضح أنه زيادة مقحمة لا تمت إلى الأصل بسبب . ومع هذا فالواجب عليه أن ينبه على ذلك أيضاً .

وأما الزيادة الخارجية التى يقصد بها التوضيح أو إشباع الكلام فلا يصح أن تكون فى منهج أداء النص ، وللمحقق أن يشير فى الحاشية إلى ذلك الضرب من الزيادة ، فما هو إلا ضوء جانبى يعين على تجلية الصورة وتضويئها ، وليس من حقيقة الصورة فى شىء .

التغيير والتبديل :

لا ريب إن إحداثهما فى النسخة العالية يخرج بالمحقق عن سبيل الأمانة العلمية ، ولا سيما التغيير الذى ليس وراءه إلا تحسين الأسلوب ، أو تنميق العبارة ، أو رفع مستواها فى نظر المحقق ، فهذه تعد جناية علمية صارخة إذا قرنها صاحبها بعدم التنبيه على الأصل ، وهو أيضاً انحراف جائر عما ينبغى ، إذا قَرَنَ ذلك بالتنبيه .

ومن مذاهب أداء النصوص قديماً وحديثاً ألا يلجأ المحقق إلى أى تغيير أو تبديل إلا ما تقتضيه الضرورة الملحة ويحتّمه النص ، مما هو واضح وضوح

الشمس ، متعيِّن لدى النظرة الأولى . ومع ذلك فلا بد لصاحب هذا المذهب من التنبيه على صورة الأصل .

وأما النسخ الثانوية فإنَّ استخدام مراجع التحقيق مما يعين على توجيه نصوصها وتصحيح أخطائها التى جلبتها أقلام النساخ على تطاول الزمان ، وليكن ذلك كله فى أضيق نطاقٍ تتطلبه ظروفُ النص ، مع التنبيه على الأصل أيضاً .

الضبط :

إن أداء الضبط جزء من أداء النص ، ففى بعض الكتب القديمة نجد أن النص قد قيدت كلماته بضبط خاص ، فهذا الضبط له حرمته وأمانته ، وواجب المحقق أن يؤديه كما وجده فى نسخة الأم ، وألاّ يغيِّر هذا الضبط ولا يبدله ، ففى ذلك عُدوان على المؤلف .

وقد سبق فى مقدمات تحقيق المتن[1] ، أن للأقدمين طريقة خاصة فى الضبط ، ومن الطبيعى أن يترجم المحقق هذا الضبط بنظيره فى الطريقة الحديثة . فالشَّدّة والفتحة القديمة (ـّ) لا بد أن تترجم بالشدة والفتحة الجديدة (ـَّ) وهكذا .

وكثيراً ما يرد بعض الكلمات موجّهاً بضبطين ، وهذا ينبغى أن يؤدى كما ورد فى النسخة ، وإذا تعذر أداؤه بالمطبعة فليؤد بالعبارة فى الحاشية .

وأما الكتب التى خلت بعض كلماتها من الضبط ، وأراد المحقق أن يضبطها فإنه حرىّ أن يستأنس بطريقة المؤلف ، فلا يضبط ضبطا مخالفا لما ارتضاه المؤلف فى نظير الكلمة التى ضبطها المؤلف . فإذا ضبط المؤلف كلمة « ضِنّ » مثلا فى كثير من مواضع كتابه بكسر الضاد ، وأهمل ضبطها فى موضع وأردنا أن نضبطه وجب أن نجارى ضبطه الأول ، مع أن من المعروف أن الكلمة تقال أيضاً بفتح الضاد . ومثلها كلمة « المعدِلة » إذا وردت فى معظم مواضعها بكسر الدال وأهملت فى موضع

---

(١) انظر ص ٤١ — ٤٤ .

وأردنا ضبطه ، فينبغى أن نضبطها بكسر الدال وننبه على اللغة الأخرى .

وأما الكلمة التى لم يرد لها نظير فى الضبط فإننا نختار لضبطها أعلى اللغات وندع اللغة النازلة ، و إذا اتفقت لغاتٌ فى العلوّ وأمكن أداؤها معاً فليكن ذلك .

ومما يجب أن يتنبه له المحقق ألا يضبط ضبطا يؤدى إلى خلاف مراد المؤلف . فبعض المؤلفين يتعمد سرد عبارة خاطئة لينبه على تصحيحها فيما بعد ، فضبط هذه العبارة الخاطئة ضبطا صواباً يعد فى هذه الحالة خطأ ، لأن المؤلف لم يرد الصواب فى تلك الحالة .

ومهما يكن فإن الضبط يحتاج إلى الدقة والحرص والتريث ، كما يحتاج إلى قدر كبير من التحرز عن الانسياق إلى المألوف . فقد ترد كلمة « الكَهْوَل » بمعنى بيت العنكبوت ، فيضبطها الضابط خطأ بالكُهول ، و « العَلْب » بمعنى الوسم والتأثير فتضبط « العُلَب » إلى نحو ذلك ، مما تسوق الأُلفةُ إليه ، والألفة من أخطر البواعث على الخطأ .

ومن ذلك أعلام الناس ، يجدر بالمحقق ألا يضبطها إلا بعد الرجوع إلى مصادر الضبط ككتب الرجال ، والمؤتلف والمختلف ، والمعاجم اللغوية ، فإن انسياق المحقق وراء المألوف يوقعه فى كثير من الخطأ ، إذ يلتبس المصغر بالمكبر ، والمخفف بالمثقل ، والمعجم بالمهمل . ومثل ذلك أعلام البلدان والقبائل ونحوها .

التعليق :

لا ريب أن الكتب القديمة ، بما تضمنت من معارف قديمة ، محتاجة إلى توضيح يخفف مابها من غموض ، ويحمل إلى القارئ الثقة بما يقرأ والاطمئنانَ إليه .

ومن هنا كان من المستحسن ألا يترك المحقق الكتاب غُفلاً من التعليقات الضرورية التى تجعله مطمئنا إلى النص ، واثقاً من الجهد الذى بذله المحقق فى تفهم النص وتقدير صحته .

ولـكن بعض المحققين يسرفون فى هذه التعليقات بما يخرج عن هذا الغرض العلمى إلى حشد المعارف القريبة والبعيدة من موضوع الـكتاب ، وهذا الأمر إن أعجب بعض العلماء فإنه حرىٌّ ألاَّ يعجب جمهرتهم . لذلك لم يكن بد من الاقتصاد فى التعليق كما سبق القول .

ومما يقتضيه التعليق ربط أجزاء الـكتاب بعضها ببعض ، فقد ترِدُ إشارةٌ لاحقة إلى لفظة سابقة فى الـكتاب ، فمن المستحسن كذلك أن يشـير المحقق إلى الصفحات المـاضية ، وهو إن استطاع التنبيه فى الصفحات السابقة إلى ما سيأتى فى اللاحقة ، جلب بذلك إلى القارئ كثيراً من الفائدة وأضاء الـكتابَ بعضَه ببعض .

ويقتضى التعليق أيضاً التعريف بالأعـلام الغامضة أو المشتبهة ، وكذلك بالبلدان التى تحتاج إلى تحقيق لفظى أو بلدانى .

ويقتضى أيضاً توضيحَ الإشارات التاريخية والأدبية والدينية وغيرها ، التى تستعصى معرفتها على خاصة القراء .

وقد أصبح النهج العلمى الحديث يقتضى المحقق أن يشير عند اقتباس نصوص فى التعليق ، إلى الموارد التى استقى منها ، وذلك بأن يذكر الـكتاب ومؤلفه والجزء والصفحة التى وجد فيها النص .

وكان شبه ذلك قديماً . قال أبو عبيد : مِن شكر العلم أن تستفيد الشىء ، فإذا ذكر لك قلت : خفِىَ علىّ كذا ولم يكن لى به علمٌ حتى أفادنى فلانٌ فيه كذا وكذا . فهذا شكر العِلم !

قال السيوطى[1] : « ولذلك لا ترانى أذكر فى شىء من تصانيفى حرفاً إلا معزوًّا إلى قائله من العلماء ، مبيناً كتابه الذى ذكره فيه » .

---

(١) فى المزهر ٢ : ٣١٩ .

المكمِّلات الحديثة

لم يكن همُّ الناشر القديم إلا أن يعملَ على إكثار نسخ المخطوطة ، بأن يسوقها إلى المطبعة لتَنسخَ المئين منها والآلاف ، إلا فريقاً من هؤلاء الناشرين أخذوا أنفسَهم بالعناية بفنّهم ، فراعَوْا الأمانة والدقة ، واتجهوا إلى حسن الإخراج وتوضيح النص بالقدر الذى كانوا يحسنونه .

ولقد كان لجمهرة العلماء المستشرقين فضلٌ عظيم فى تأسيس « المدرسة الطباعية الأولى » للتحقيق والنشر . وقلت « الطباعية » لأنى أعلم أن تحقيق النصوص ليس فنًّا غربيًّا مستحدثًا ، وإنما هو عربىٌّ أصيل قديم ، وضعت أصولَه أسلافنا العربُ منذ زاولوا العلم وروايته ، من الحديث والشعر والأدب وسائر فنون الثقافة ؛ وكان نشاطهم فى ذلك ظاهراً ملء السمع والبصر .

وقد أدى إلينا المستشرقون هذه الأمانة الفنية نقلا عن العرب ، فظهر لهم روائع النشر أمثال النقائض ، وديوان الأعشى ، وكامل المبرد ، وشرح المفضليات . ثم كان أكبر وسيط عربى فى نقل هذا الفن عن المستشرقين ، هو المرحوم العلاّمة « أحمد زكى باشا » الذى لم يقتصر جهدُه على أن ينقل هذا الفن فحسب ، بل أشاع معه كذلك استعمال علامات الترقيم الحديثة التى كان لها أثر بعيد فى توضيح النصوص وتيسير قراءتها وضبط مدلولها . وأشاع معها كذلك ضُروباً من المكملات الحديثة للنشر العلمى ، من أظهرها :

١ — العناية بتقديم النص ووصف مخطوطاته .

٢ — العناية بالإخراج الطباعى .

٣ — صُنع الفهارس الحديثة .

٤ — الاستدراكات والتذييلات .

١ — تقديم النص

١ — ويقتضى ذلك التعريفَ بالمؤلف ، وبيان عصره وما يتصل بذلك من تاريخ . وقد كان الناشرون القدماء يُعنَوْن بهذا بعض العناية ، وربما اقتصر جهدهم على نقل نصٍّ من كتاب معيّن يتضمن هذه الترجمة . وكثيراً ما وضعوا تلك الترجمة فى صفحة العنوان أو فى صفحة الخاتمة .

٢ — ويقتضى كذلك عَرضَ دراسةٍ خاصة بالكتاب وموضوعه ، وعلاقته بغيره من الكتب التى تمت إليه بسبب من الأسباب .

٣ — وتقديم دراسة فاحصة لمخطوطات الكتاب ، مقرونة بالتحقيق العلمى الذى يؤدى إلى صحة نسبة الكتاب والاطمئنانِ إلى مَتْنِه . وجدير بالمحقِّق أن يشرك القارئ معه بأن يصِفَ له النسخ التى عوّل عليها ، وصفاً دقيقاً يتناول خطَّها وورقَها وحجمها ومدادَها وتاريخها وما تحمله من إجازات وتمليكات ، ويتناول كذلك كلَّ ما يُلقى الضوء على قيمتها التاريخية ، وهو إن قَرَن ذلك بتقديم بعض نماذج مصوّرة لها كان ذلك أجدر به وأولى .

وقد جرت العادة أن يُصَوَّر فى ذلك وجه الكتاب وصفحته الأولى والأخيرة ؛ لأنها أدق الصفحات فى التعبير عن تقدير المخطوطات .

ومن المستحسن ألا يقدم كل أولئك إلى المطبعة إلا بعد الفراغ من طبع نص الكتاب ، وذلك لتيسير الإشارة من المقدمة إلى ذلك النص ، وليتمكن المحقق من تتميم دراسته على ضوء النسخة الأخيرة التى تخرجها المطبعة .

٢ — العناية بالإخراج الطباعى

ويتناول ذلك القول فى إعداد الكتاب للطبع ، ومعالجة تجارب الطبع معالجة دقيقة .

إعداد الكتاب للطبع :

وهى ناحية خطيرة من نواحى النشر ، إذ أن لهذا الإعداد أثرَه البالغَ فى ضبط العمل و إتقانه ، فالأصل المعَدُّ للنشر يجب أن يكون دقيقاً مراجعاً تمام المراجعة ، مراعًى فى كتابته الوضوح والتنسيق الكامل . ويكون ذلك :

١ — بكتابة النسخة بعد التحقيق والمراجعة بالخط الواضح الذى لا لَبْس فيه ولا إبهام .

٢ — وأن يكون مستوفياً لعلامات الترقيم التى سيأتى الكلام عليها .

٣ — وأن يكون منظم الفقار والحواشى .

٤ — وأن يزوّد بالأرقام التى يحتاج إليها الباحث .

٥ — وأن يتجنب الناشر التعقيدات الطباعية .

علامات الترقيم :

وهى العلامات المطبعية الحديثة التى تفصل بين الجمل والعبارات ، أو تدلُّ على معنى الاستفهام أو التعجب وما يُحمَل عليهما . وهى مقتبسة من نظام الطباعة الأوربى ، وإذا استرجعنا التاريخ وجدنا أن لها أصلا فى الكتابة العربية ، فالنقطة قديمة عند العرب وكانت ترسم مجوّفة هكذا (○) . وكان يضعها الناسخ قديماً لتفصل بين الأحاديث النبوية . وكان قارئ النسخة على الشيخ أو مُعارضها على النسخ يضع نقطة أخرى مصمتة داخل هذه الدائرة (⊙) ليدلّ بذلك على أنه انتهى فى مراجعته إلى هذا الموضع .

قال ابن الصلاح : وينبغى أن يجعل بين كل حديثين دائرة . وممن بلغنا عنه ذلك أبو الزناد ، وأحمد بن حنبل ، وإبراهيم الحربى ، وابن جرير الطبرى .

قال ابن كثير[1] : « قد رأيته فى خط الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله . قال الخطيب البغدادى : وينبغى أن يترك الدائرة غفلا فإذا قابلها نقط فيها نقطة » .

وللترقيم منزلة كبيرة فى تيسير فهم النصوص وتعيين معانيها ، فربَّ فاصلة يؤدِّى فقدها إلى عكس المعنى المراد ، أو زيادتها إلى عكسه أيضاً ، ولكنها إذا وضعت موضعها صحَّ المعنى واستنار ، وزال ما به من الإبهام .

مثال ذلك : « وكان صَعصعة بنُ ناجيةَ ، جدّ الفرزدق ، بن غالب عظيم القدر فى الجاهلية » . فوضْع فاصلة بعد الفرزدق يوهم أوّلا أن « ناجية » هو جد الفرزدق ، ويوهم ثانياً أن « غالباً » والد ناجية . وكلاهما خطأ تاريخى ، فإن الفرزدق هو الفرزدق بن غالب بن صعصعة .

ومنها علامات التنصيص (« ») التى تفصل بين الكلام المقتبس وغيره فلا تختلط عبارة المقتبسات بغيرها ، واستعمالها يحتاج إلى حذر ، إذ لا بد أن يتيقن المحقق مقدار الكلام الذى يوضع بين العلامتين ، لئلا يضيف إلى الكلام ما ليس منه ويحذف ما يجب أن يكون فيه .

ومن ذلك الأقواس ( ) التى تستعمل فى إبراز بعض الكلمات وإظهارها.

ومنها علامة التكملة الحديثة [ ] ، وكاد المحققون جميعاً أن يتفقوا على تصويرها بالصورة السابقة ، وقِلّة نادرة منهم يضعون التكملة بين علامات أخرى كالنجوم * * أو الأقواس المعتادة ( ) . والأولى بالناشر أن يلزم العرف الغالب .

---

(١) الباعث الحثيث ص ١٥١ .

تنظيم الفقار والحواشى :

وكان القدماء لا يعنون بتنظيم الفَقار إلا بقدر يسير ، فكان بعضهم يضع خطًّا فوق أول كلمة من الفِقرة ، و بعضهم يميز تلك الكلمة بأن يكتبها بمداد مخالف ، أو يكتبها بخط كبير .

ولكن جرى العرف الآن على أن تبدأ الفقرة بسطر جديد يترك بعض الفراغ فى أوله تنبيهاً إلى انتقال الكلام .

وأما الحواشى والتعليقات فلم يكن لها نظامٌ عند الأقدمين ، إذ كانت توضع أحياناً بين الأسطر ، أو فى جوانب الصفحة .

وأما المحدَثون فاتبعوا فى ذلك طرقاً :

١ — الأولى أن تُعزل الحواشى فى أسفل الصفحة بحرف مخالف .

٢ — الثانية أن تلحق الحواشى جميعها بنهاية الكتاب ، ويكتفى بإدراج الإشارات إلى اختلاف النسخ فى حواشى صلب الكتاب .

٣ — والثالثة أن يُلحَق الضربان جميعاً — أى التعليقات وذكر اختلاف النسخ — بنهاية الكتاب .

وحجة أصحاب الطريقتين الأخيرتين ألا يُشغَل القارئ بغير نصِّ الكتاب ، لئلا يتأثر برأى المحقق أو وجهة نظره .

أما أنا فإنى أستحسن أن يكون كل أولئك فى أسفل كل صفحة ، تيسيراً للدارس الذى ينبغى أن يكون ناقداً لا متأثراً برأى غيره أو وجهة نظره ، فإن المفروض فى أغلب قرّاء الكتب المحقَّقة أنهم فى درجة عالية من التبصر ، وفى طبقة رفيعة من تحرُّر الفكر .

ويستحسن كذلك أن تبتدئ كل حاشية بسطر مستقل .

الأرقام :

وقد استُحدِث فيها أنواع ثلاثة :

١ — أرقام صفحات الأصل المعتمد ، وتوضع فى أحد جانبى الصفحة على أن يعين بدؤها فى صلب الكتاب بوضع علامة خاصة كخط مائل (/) أو رأسى (|) أو نجم (*) . ويقصد بتلك الأرقام التيسير على القارئ أن يرجع بنفسه إلى المخطوطة عند الحاجة .

٢ — أرقام الطبعات السابقة ، وقد جرى الناشرون الذين يحققون كتباً سبق نشرها من قبل أن يشيروا إلى أرقام الطبعات السابقة التى كثر تداولها ، كما صنعت دار الكتب فى نشرتها لكتاب الأغانى ، إذ أشارت إلى أرقام طبعة بولاق ابتداء من الجزء الثانى ، باقتراح الأب أنطون صالحانى . وذلك لأن كثيراً من الأبحاث الجليلة قد اعتمدت على تلك الطبعات القديمة ، فوضْع تلك الأرقام يسهل على القارئ أن يهتدى إلى تلك النصوص فى ثوبها الجديد أو القديم .

٣ — أرقام الأسطر ، وتوضع على جانب آخر غير الجانب الذى وضعت عليه الأرقام السابقة . وفائدة هذه الأرقام غير خفيّة عند اقتباس النصوص أو الرجوع إليها . وقد جرى العرف على النظام الخماسى ، بأن تكتب الأعداد ممثلة فى (٥ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢٥) .

التعقيبات الطباعية :

والأمر فى كل ما سبق راجع إلى ذوق الناشر وحذقه ، وترفّقه بالقارئ الذى ينفر من التعقيدات الطباعية التى لا تفهم إلا بالعسر . فلا ريب أن للطباعة معاظلات كمعاظلات الكلام تؤلم القارئ كما تؤلم تلك السامعَ .

ومن ذلك ما جرى عليه بعض فضلاء الناشرين من أن هذا التعبير الطباعى :

(م : [نعم] ن) معناه أن الكلمة « نعم » وضعت فى المتن عن نسخة م وإن كانت محذوفة فى نسخة ن .

وأن هذا التعبير الطباعى (ن < تكاد > م ب) معناه أن كلمة « تكاد » ناقصة من نسخة ن ومأخوذة من م و ب .

ولا ريب أن استعمال هـذه التعبيرات يخرج بالقارئ عن تفهّم النص إلى محاولة حلّ هذه الرموز .

معالجة تجارب الطبع :

ومَن مارَس فن النشر وجد أنه يجب أن يباشر بنفسه معظم الخطوات الطباعية ، ووجـد أن معالجة التجارب فن يحتاج إلى مزاولة طويلة متنبهة إلى مَزلاّت التصحيح . ومن أخطر تلك المزلاّت :

١ — الإلْف ، فالمصحح الذى يقرأ التجربة بالإلْف ، كما يقرأ الصحف والـكتب الخفيفة لا بد أن يخطئ كثيراً ، لأنه لا يقرأ بعينه كلها و إنمـا يقرأ بفـكره وعينه معاً ، فيجوز الخطأ عليه جوازاً وهو ليس يدرى به .

وعلاج ذلك أن يقرأ المصحح حروف الكلمة حرفاً حرفاً ولا يقرأها دفعـة واحدة ، فإذا انتهى من الكلمة الأولى بدأ فى قراءة الثانية على النحو السالف .

٢ — انتقال النظر عند جامع الحروف ، وهـذا يحدث بوضوح فى الجمل المتشابهة النهايات ، كما فى هاتين العبارتين :

« وللحَمّام من الفضيلة والفخر أن الحمام الواحد يباع بخمسمائة دينار ، ولو أردنا أن نحقق الخبر بأن برذوناً أو فرساً بيع بخمسمائة دينار ، لما قدرنا عليه إلاّ فى حديث السمر » .

ينتقل نظر الجامع من « بخمسمائة دينار » الأولى إلى ما بعد « بخمسمائة

دينار » الثانية ، فيجعل بعدها « لما قدرنا عليه » . فإذا لم يتيقظ المصحح وقع فى مثل ما وقع فيه الطابع ؛ لذلك كان من المستحسن أن تكون المقابلة الأولى مزدوجة ، أى يقابلها المصحح مع غيره من القرّاء الأمناء .

٣ — تكرار النظر ، وهو أن يجمع العبارة مرتين . مثال ذلك « البغش : المطر الضعيف ، ويقال له (الضعيف ، ويقال له) الرذاذ » . أصل العبارة « البغش : المطر الضعيف ، ويقال له الرذاذ » .

والأمر فى هذا مثله فى سابقه .

٤ — الثقة بحروف الطباعة ، فقد ترد التاء ثاء خفيفة النقطة الثالثة لا يفطن لها إلا الخبير ، أو ترد الحاء منقوطة بنقطة خفيفة من أعلاها فيظنها المصحح بعض هنات الطبع فيهملها ، وكثيراً ما يلتبس السكون بالضمة والضمة بالسكون ، والشّدة ذات الفتحة بالشدة ذات الكسرة ، بعامل الانطماس .

وعلاج ذلك أن يستعمل المصحِّح الشك فى كل موجبٍ للريبة ويتداركه قبل استفحاله ، وألا يُقرّ من الحروف إلا ما هو واضح تمام الوضوح ، ظاهر كلّ الظهور ، فإن الحرف المريض فى التجربة يكون فى أغلب الأمر مريضاً بعد الطبع .

ويستحسن أن يستعان فى مراجعة التجربة الأخيرة بعينٍ أخرى غير عين المحقق ، لأن القارئ الغريب أيقظ نظراً ، وأدق انتباها .

٣ — صنع الفهارس الحديثة

وللفهارس المقام الأول بين هذه المكملات ، إذ بدونها تكون دراسة الكتب — ولاسيما القديمة منها — عسيرةً كل العسر . فالفهارس تفتش مافى باطنها من خفيّات يصعُب التهدِّى إليها ، كما أنها معيار توزن به صحّةُ نصوصها ، بمقابلة ما فيها من نظائر قد تكشف عن خطأ المحقق أو سهوه .

وقد أصبح عصرنا الحديث المعقّد فى حاجة ملحّة إلى اختزال الوقت و إنفاق كل دقيقة منه فى الأمر النافع .

وللفهارس سابقة قديمة عند العرب فى كتب الرجال والتراجم والبلدان ومعاجم اللغة ، ولكن لإخواننا المستشرقين فضل التوسُّع فى هذا التنويع الحديث ، فقد عرفنا عنهم فهارس الأعلام والقبائل والبلدان والشعر والأيام والأمثال والكتب .

وقد اقتبسنا نحن هذه الأنواع ، وزدنا فيها ضروبا أخرى كثيرة .

فمما ابتدعه محقق الحيوان « فهرس أنواع الحيوان » وقد بلغ عدد صفحاته نحو مائة صفحة ، وظهر هذا الفهرس مرتباً ترتيباً علمياً دقيقاً على هذا الوضع :

١ — تسمية الحيوان و بيان جنسه وأنواعه وأشباهه .

٢ — الكلام فى أعضائه وتطوراته وألوانه .

٣ — بيان طعامه وشرابه ، وسلاحه ، وصوته ، وصنعته ، ونفعه وضرره .

٤ — الكلام فى تناسله ، وطباعه ، وتعليمه ، وأمراضه ، وعمره .

٥ — بيان موطنه ، وأثر الطبيعة فيه ، وعلاقته بغيره من الحيوان .

فيستطيع الباحث أن يستخرج معارف كل حيوان منظّمةً على هذا النسق المرتب .

ومنها فى كتاب الحيوان أيضاً « فهرس المعارف العامة » التى لا تدخل تحت العنوانات المألوفة فى الفهارس ، وقد بلغ نحو ثلاثين صفحة .

ومنها فيه أيضاً « فهرس المباحث الكلامية » التى تتعلّق بعلم الكلام .

وفى كتاب البيان والتبيين : « فهرس البيان والبلاغة » وكذلك « فهرس الحضارة » ، ويشمل نظم العرب الاجتماعية والسياسية والمالية والخلقية والتعليمية .

وفى كتاب مقاييس اللغة « فهرس مافات المعاجم المتداولة ، أو انفرد به ابن فارس » .

وفى شرح المفضليات « فهرس الأوصاف » و « فهرس التشبيهات » .

وابتدع الأستاذ محب الدين الخطيب فى نشر كتاب « الميسر والقداح » « فهرس ما فى متن الكتاب من لغات الميسر والقداح وصفاتهما وأداتهما » .

كما صنع الأب أنستاس مارى الكرملى فى نشر « الإكليل » فهرس المعمرين ، والفهرس العمرانى . وله فهارس أخرى طريفة فى نشر « نخب الذخائر » .

وكذلك ابتدع الأستاذ محمد عبد الغنى حسن فى نشر « حلية الفرسان » ١١ فهرساً تتعلق بالخيل .

وصنع الأستاذ كوركيس عواد فى نشر « الديارات للشابستى » فهرسا عمرانيا طريفا .

ولغير هؤلاء من إخواننا المحققين العرب جهود أخرى موفّقة فى الفهارس قد يضيق بسردها هذا المقام .

وإنما ذكرت هذا كله لأسجّل هذه الاتجاهات العلمية الحديثة التى تحاول أن تبحث الكنوز وتقلّبها المرة تلو المرة ، لتعثر على مايفيد العلم والتاريخ الحضارى .

وأكثرت من عرض ذلك أيضاً لأقول : إن لكل كتاب منهجاً خاصًا فى فهرسته دون التقيد بالطرق العامة للفهارس ، وهى الطرق التقليدية القديمة ، أى التى كانت حديثة بالأمس ، إذ أن الفهارس ما وضعت إلا لتمكين القارئ من أن ينتفع بالكتاب غاية الانتفاع .

طرق صنع الفهارس :

أمثل الطرق لصنع الفهارس طريقتان :

١ — طريقة الجذاذات ، يكتب فيها مايراد فهرسته ، ثم يرتب ترتيباً هجائياً على أوائل الكلمات ثم ثوانيها ثم ثوالثها .

ولفرز هذه الجذاذات صندوق خاص ، مقسم إلى بيوت صغيرة يحمل كل بيت منها اسم حرف من حروف الهجاء .

ولهذه الطريقة عيبان : أولهما احتمال فقد بعض الجذاذات ، والثانى أنها عمل أشبه ما يكون بالعمل الآلى .

٢ — طريقة الدفتر المفهرس ، الذى يخصَّص لكل حرف من الحروف أوراقا خاصة ، يخصص سطر منها أو أكثر لكل مادة من مواد ذلك الحرف بحسب ما يتوقّعه المفهرس .

وهذه الطريقة أضبط من سالفتها ، إذ تكون موادُّ الفهرس تحت المراقبة الدقيقة والمقارنة المستمرة . ولكنها لا تستغنى عن الطريقة الأولى ولا سيما فى الفهارس الكبيرة ، إذ يضطر المفهرس إلى كتابة جذاذات للترتيب فحسب ، بعد أن يضع على كل جذاذة رقماً مطابقاً للرقم الذى وضعه فى الدفتر إزاء كلمتها ، ليجعله دليلا له فى كتابة الفهرس بعد ترتيبه .

استخراج الفهارس :

تحتاج الفهارس إلى تمهيدات فى النسخة التى ترصد للفهارس ، بأن يضع المفهرس علامة على ما يريد فهرسته من الكلمات . وبعض المفهرسين يميّز كل نوع من أنواع ما يراد فهرسته بلون خاص ، أو يضع بإزائه رمزاً يدلّ على نوعه مثل « ق » « للقبائل » و « ع » للعلم . فإذا انتهى من تسجيل الكلمة فى

الجذاذة أو فى الدفتر صنع علامة أخرى تفيد أنه قد فرغ من كتابتها . ذلك لأن المفهرس جدير أن يسلك السبيل التى تجلب إليه الطمأنينة أنَّ عمله قد سار على دقّة بالغة فى الاستيعاب ، إذ أن فقد كلمة أو رقم صفحة يسلُب الفهرس قيمته .

ترتيب الفهارس :

ويشمل : ا — ترتيب كل فهرس فى نطاقه نفسه .

ب — ترتيبه مع غيره من الفهارس .

ا — أما الأول فمن اليسير أن نجرى هـذا الترتيب بوساطة صنع مجموعات مرتبة على الثوانى ثم على الثوالث وهكذا . وينضبط هذا العمل ويسهل باستعمال « صندوق الجذاذات » .

وترتيب الأعلام والبلدان والقبائل ونحوها ليس فيه شىء من العسر إلا فى مراعاة « الإحالات » . وذلك فيما إذا ورد العلم مرة باسمه ، وأخرى بكنيته أولقبه ، فتحول أرقام كل من الأخيرين إلى « الاسم » لأنه هو المعتمد فى الترتيب . وينبه المفهرس القارئ إلى ذلك .

وأما الكنى والألقاب التى لم يرِدْ لها اسمٌ تَرَدُّ إليه فإنها توضع كما هى فى ترتيبها .

وبعض المفهرسين يعتبر كلمة « ابن » و « أبو » و « ذو » فيضعها فى الألف والذال ، وبعضهم يهمل ذلك فيرتب ما أضيفت إليه فقط ، فابن الحسن فى الحاء ، وأبو اليسر فى الياء ، وذو الإصبع فى الألف . وبعضهم يهمل « ابن » و « أبو » فقط ويجعل « ذو » فى الذال . وهذا النظام الأخير هو الذى ارتضيته فى فهارسى ، وهو النظام الغالب بين المفهرسين . والأمر كلُّه لا يَعْدُو الجرىَ على نظام خاص .

وأما ترتيب « الشعر » فإنه متنوّع الضروب :

وأقلُّ صورة لترتيبه أن يرتب على القوافى من الهمزة إلى الياء ثم الألف اللينة

فى آخرها ، ثم ترتّب كل قافية على أربعة أقسام : الساكنة ، ثم المفتوحة ، ثم المضمومة ، ثم المكسورة ، ويضاف آخر كل قسم من هذه الأقسام ما يمكن أن يختم بالهاء بالساكنة ثم المضمومة ثم المفتوحة ثم المكسورة .

وقد يضم إلى هذا الترتيب ترتيب آخر ، هو ترتيب البحور الستة عشر ، وقد يضم إليهما ترتيب ثالث هو صاحب الشعر ، وفى كل ذلك ترتب الصفحات فى كل قافية على حدة .

أما أنا فقد سرتُ فى معظم كتبى الأخيرة على نهجٍ خاص فى الترتيب قصدتُ به التيسير والضبط ، إذ سرتُ على الطريقة الأخيرة ملغياً ترتيب البحور ، لجهل كثيرٍ من النّاس بها أو بتطبيقها ، وسرت على طريقة شبيهة بالعروضية ، فأجعل ترتيب كل مجموعة من القوافى على النّسَق التالى :

فَعْلُ — مفَعَّلُ — فَعَلُ — فاعل — فعال وأفعال — فعول وفعيل

مثل : أهل — المعوَّلُ — سُبُلُ — عواذل — الخَيال وأمثال — تقول وسليل

وتفسيرها من علم القافية — وهو ما لم نقصده — أن ترتب على القوافى التالية :

المتواتر . المتدارك . المتكاوس أو المتراكب . المؤسسة ، المردوفة بألف . المردوفة بواو أو ياء

وجعلت كل المشطورات من السريع والمنسرح والرجز فهرساً واحداً سمّيته فهرس الأرجاز ، وذلك لصعوبة التمييز بين هذه البحور الثلاثة ، ولأن أرجاز العرب جاءت على هذه البحور جميعاً .

ب — وأما ترتيب الفهرس مع غيره من الفهارس فإن المنهج المنطقى يقتضى تقديم أهم الفهارس وأشدها مِساساً بموضوع الكتاب . فإن كان الكتاب كتاب تراجم وتاريخ قدِّم فيه فهرس الأعلام ، أو كتاب أمثال قدم فهرس الأمثال ، أو قبائل قدم فهرس القبائل وهكذا . ثم تساق بعده سائر الفهارس مرتبة حسب ترتيبها المألوف .

٤ — الاستدراك والتذييل

ولا يعدو الأمر مهما أجهد المحقق نفسه وفكره فى إخراج الكتاب ، أن تفوته بعض التحقيقات أو التوضيحات ، أو يزلّ فكره أو قلمه زلّةً تقتضى المعالجة . ففى باب الاستدراك والتذييل الذى يلحق غالباً بنهاية الكتاب ، مجالٌ واسع لتدارك مافات محقِّقَ الكتاب أو شارحَه ، أو مازلّ فيه فكرُه أو قلمه .

و بعض الناشرين لا يُحلُّ هذا الأمر محلَّه من العناية ، ليسدل ثوب الجلال على كتابه ، فيزعم لنفسه بتركه هذا الاستدراك أن كتابه قد سلم من الخطأ ، فكان بذلك كالنعامة إذ تخفى رأسها زاعمةً أن أحداً لن يراها لأنها لا تراه !

إن الخطأ فى معالجة النصوص أمر مشترك بين العلماء جميعاً ، لا إثمَ ولا حَوب ، ولكنّ كتمان الخطأ فيه الإثم والتقصير فى أداء الأمانة . ومراجعة الحق خير من التمادى فى الباطل !

* * *

وأما بعد ، فهذا ما أدته إلىّ الدراسة الباحثة ، وهدتنى إليه تجارب الأعوام الطوال . ولعلّ فى هذا ما يمنحنى العذر فى أن أسُوقَ الحديث أحياناً عن عملى وعن تجربتى ، فى زمانٍ أربى على الثلاثين عاماً . والحديث عن النفس مملول مُطّرح ، ولكنه إذا أريد به فى الأول والآخر خدمة العلم ورعاية الفن ، فارقته مَسحة الإملال وأوشك أن يكون سائغاً مقبولا .

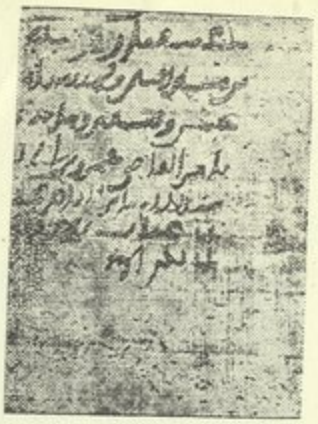

قطعة من مكتوب على ورق البردى مؤرخة بتاريخ سنة ١٩٥ . وهى من الصورة رقم ٥١ من اللوحة رقم ٧ من الجزء الأول من كتاب الأوراق البردية . تمثل خط القرن الثانى الهجرى .

إجازة بخط الربيع بن سليمان تلميذ الشافعى ، كتبها فى آخر نسخة من رسالة الشافعى ، كتبت سنة ٢٦٥ . وهى من الإجازات الغريبة . انظر ص ٣٠ من هذا الكتاب .

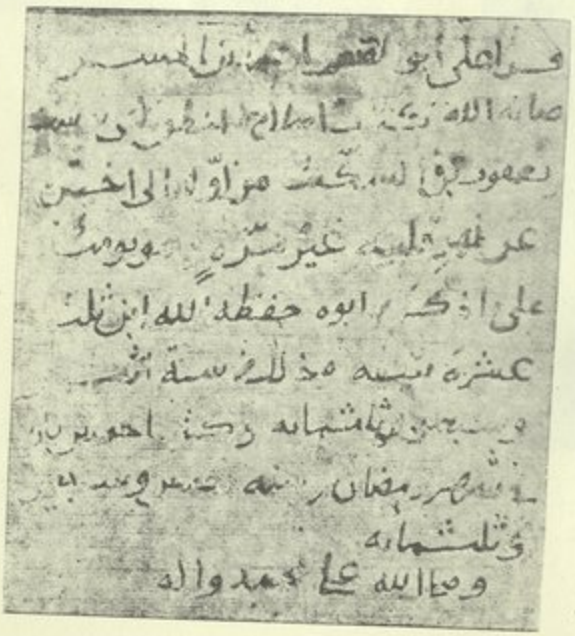

صورة سماع أبى القاسم أحمد بن الحسن ، على أحمد بن فارس صاحب مقاييس اللغة ، تاريخه سنة ٣٧٢ . وهذا السماع مسجل على نسخة مكتبة المنصورة من إصلاح المنطق لابن السكيت .

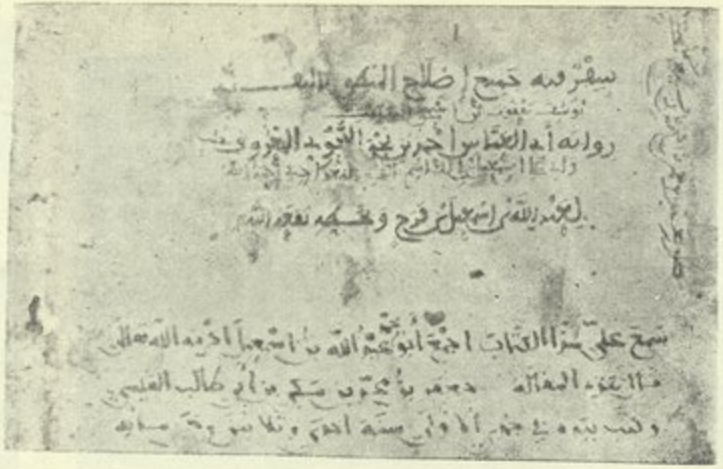

صوره صفحة العنوان من نسخة مكتبة الأسكوريال من كتاب « إصلاح المنطق » بخط كاتبها عبد الله بن إسماعيل بن فرج ، وفيها أيضاً سماعه على جعفر بن محمد بن مكى بن أبى طالب القيسى سنة ٥٣١ .

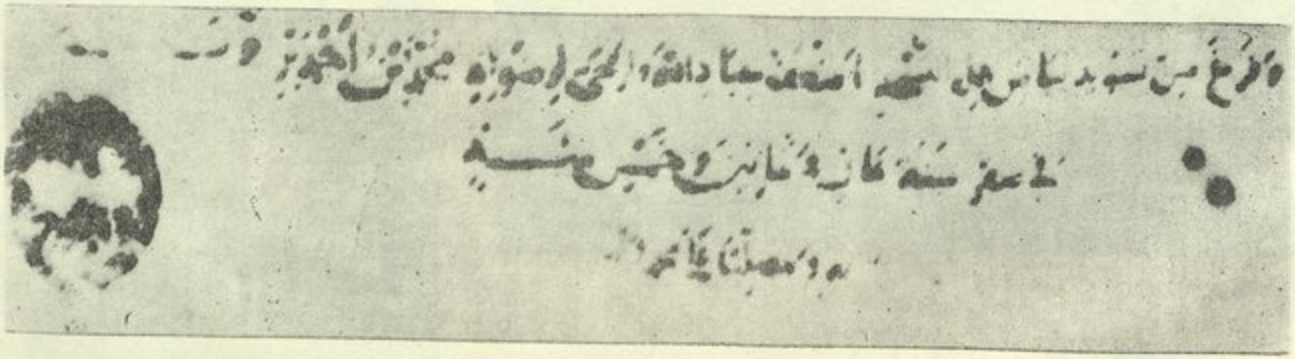

صورة من الصفحة الأخيرة من « شرح الحماسة للمرزوق » بخط محمد بن أحمد بن أيوب . سنة ٥٨٨ . من نسخة مكتبة لا له لى بتركيا .

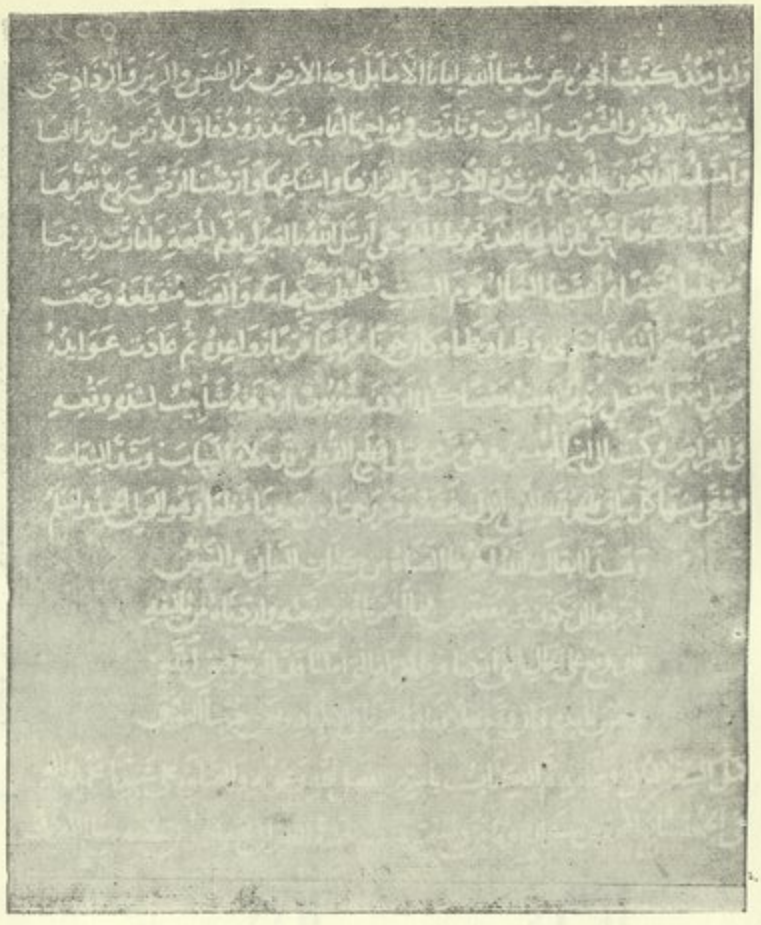

صورة من الصفحة الأخيرة من نسخة كوبريلى من « البيان والتبيين » للجاحظ، بخط أحمد بن سلامة ابن سالم المعرى سنة ٦٨٤ .

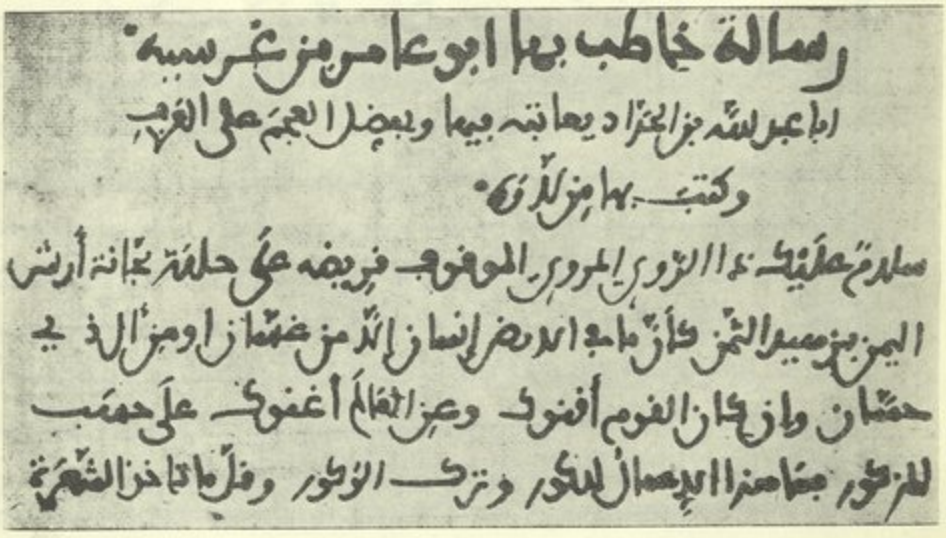
رسالة خاطب بها ابو عامر بن غرسية
ابا عبد الله بن الحداد يعاتبه فيها ويفضل العجم على العرب
وكتب بها من لارى

صورة تمثل الخط المغربى المعتاد ، وهى فاتحة رسالة ابن غرسية ، المنشورة بالمجموعة الثالثة (من نوادر المخطوطات) ، وهى من مخطوطات الأسكوريال .

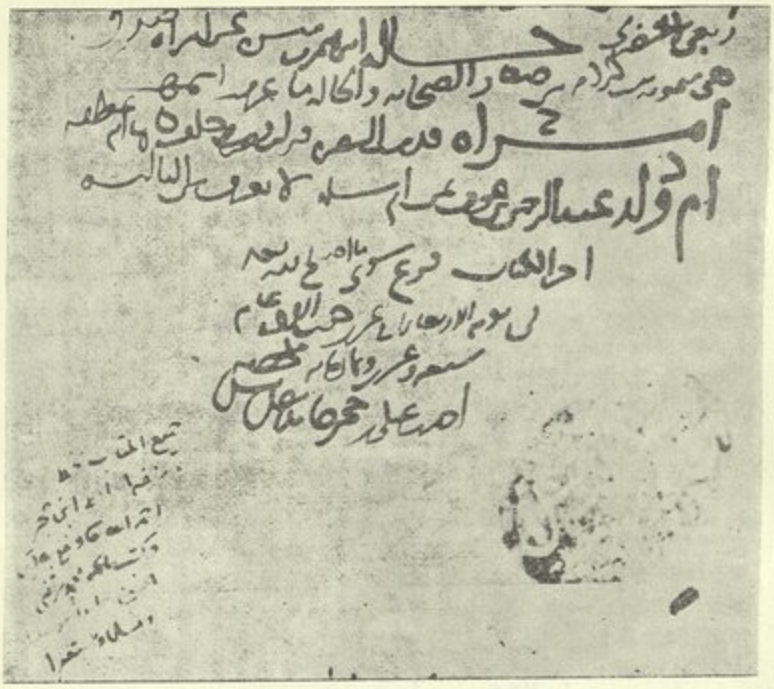

صورة من الصفحة الأخيرة لكتاب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر، والكتاب بخطه. وتجد في الزاوية اليسرى شهادة بخط السيد محمد مرتضى الزبيدي صاحب تاج العروس هي نموذج لخطه.

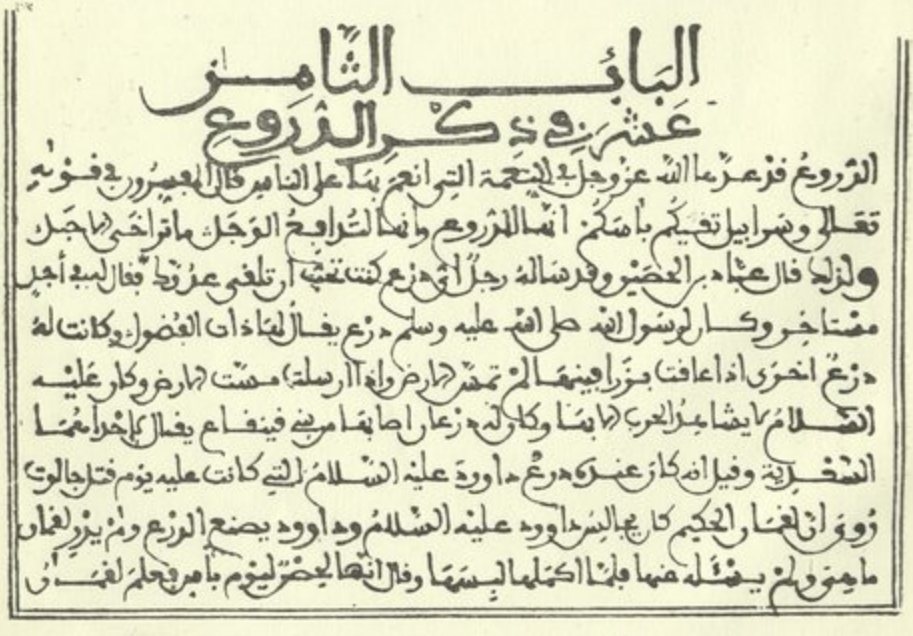

الباب الثامن
عشر في ذكر الزروع

الزروع فزرعها الله عز وجل بالنعمة التي انعم بها على الناس قال المفسرون في قوله تعالى وسرابيل تقيكم بأسكم انما الزروع وانما لتراوح الرجل ما تراخى ما جل ولذلك قال عبد الحميد في رسالته رجل الزرع كنت تحب ان تلقى عزرعا فقال لبيد أجد منتاجر وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم زرع يقال له الفاء ان الفضول وكانت له زرع اخرى اذا عافت بزرا فيهما لم تمض (حارض واه ارسلة) مضت (حارض وكان عليه السلام يشاهد الحرث (ابنا وكان له زعار اصابها مرض فيقال يخرجها الشجرية وقيل انه كان عند زرع داود عليه السلام التي كانت عليه يوم قتل جالوت روى ان الغمام الحكيم كان يجيء اذا وود عليه السلام وداود يصنع الزرع ولم يزرع الغمام ما مضى ولم يفضله فيما قبلها كملها ليسمها وقال انها الحصر ليوم بأمر فعلم الغمام

الفهـــارس

١ – فهرس منهج الكتاب

٥ – ٧ مقدمة

٨ كيف وصلت إلينا الثقافة العربية

٨ – ١٠ أول نص مكتوب

١٠ – ١٢ أوائل التصنيف

١٣ – ٢٠ الورق والوراقون

٢١ – ٢٢ الخطوط

٢٣ – ٢٨ أصول النصوص

٢٩ – ٣٠ منازل النسخ

٣٠ – ٣١ كيف تجمع الأصول

٣١ – ٣٢ فحص النسخ

٣٣ – ٤٩ التحقيق

٣٤ – ٣٥ تحقيق العنوان

٣٥ – ٣٦ « اسم المؤلف

٣٦ – ٣٧ « نسبة الكتاب إلى مؤلفه

٣٨ – ٤١ « متن الكتاب

٤١ خطر تحقيق المتن

٤١ – ٤٩ مقدمات تحقيق المتن . التمرس بقراءة النسخة ، التمرس بأسلوب المؤلف ، الإلمام بموضوع الكتاب ، الاستعانة بالمراجع العلمية

٥٠ – ٥٤ التصحيف والتحريف

٥٣ كتب التصحيف والتحريف

٥٣ تاريخ التصحيف والتحريف

٥٤ كتب المؤتلف والمختلف .

٥٥ — ٦٤ معالجة النصوص

٥٥ — ٥٦ ترجيح الروايات

٥٦ تصحيح الأخطاء

٥٧ — ٥٨ نموذج لتصحيح بعض التحريفات

٥٩ — ٦٠ دراسة تعليلية لنشوء بعض هذه التحريفات

٦٠ — ٦١ الزيادة والحذف

٦١ — ٦٢ التغيير والتبديل

٦٢ — ٦٣ الضبط

٦٣ — ٦٤ التعليق

٦٥ — ٧٨ المكملات الحديثة

٦٦ — ٧٢ العناية بالإخراج الطباعى : إعداد الكتاب للطبع ، علامات الترقيم ، تنظيم الفقار والحواشى ، الأرقام ، التعقيدات الطباعية ، معالجة تجارب الطبع

٧٣ — ٧٨ صنع الفهارس الحديثة : طرق صنع الفهارس ، استخراج الفهارس ، ترتيب الفهارس .

٧٨ الاستدراك والتذييل

٢ – فهرس الأعلام

الآمدى = الحسن بن بشر
إبراهيم الحربى : ٦٨
« بن محمد الساسى : ٢٠
أبى بن كعب : ٨
أحمد بن أحمد بن أخى الشافعى : ٢٠
أحمد بن حنبل : ٥٣ ، ٦٨
أحمد زكى باشا : ٦٥
أحمد شاكر : ٣٠
أحمد الشايب : ٧
أحمد بن على الخطيب البغدادى : ١٩، ٢٠ ، ٥٤ ، ٦٨
أحمد عيسى : ٤٧
أحمد بن محمد بن دلان : ١٩
ابن أحمر : ٥٠
الأخفش : ٥١
أدى شير : ٤٨
أبو إسحاق الطبرى : ٢٣
إسماعيل بن محمد ، ابن الزجاجى : ٢٠
الأسود الأعرابى ، أبو محمد : ٢٤
أبو الأسود الدؤلى : ٤٢ ، ٤٣
الأشمونى : ٤٨
الأعشى : ٦٥
الأمين ، محمد بن زبيدة : ١٤
ابن الأنبارى : ٤٦
أنستاس مارى الكرملى : ٧٤
أنطون صالحانى : ٧٠
أهرن بن أعين : ١١
الأوزاعى : ٤٠
البتى = عثمان
البخارى : ٩
برجستراسر Bergstraeseser : ٧
بروكلمان Brokelmann : ٣١
البغدادى صاحب الخزانة : ٢٤
أبو البقاء : ٤٧
أبو بكر السروكى : ٥٥
أبو بكر الصديق : ٩
أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : ١٠
بنيل : ٤٢
ابن البيطار : ٤٧
بيڤان Bevan : ٢٥
التبريزى : ٢٨ ، ٤٦
الترمذى : ٩
توزون : ٣٧
الثعالبى : ٤٧
ثعلب : ١٧ ، ١٨
ثناء الكاتبة : ٢٠
الثورى = سفيان
الجاحظ : ١٥ — ١٧ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥
جاير Rudolf Geyer : ٢٥
ابن جرير الطبرى : ٦٨
أبو جعفر الإسكافى : ٢٤
أبو جعفر المنصور : ١٢ ، ١٤
ابن جنى : ٤٦
الجهشيارى : ١٣
الجواليقى : ٤٧
جورجى زيدان : ٣١
الحاجرى : ١٥ ، ٣٣
الحاكم المحدث : ٩
ابن حجر : ٣٤ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٣
ابن أبى الحديد : ٢٤ — ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨
الحسن بن بشر الآمدى : ٥٤
أبو الحسن بن الحسن بن الهيثم : ١٨

الحسن بن عبد الله العسكرى: ٥٠، ٥١، ٥٣
حماد بن سلمة : ١١
حمزة الزيات : ٥٣
أبو حيان : ٤٦
خالد بن أبى الهياج : ١١ ، ١٧
« « يزيد بن معاوية : ١٠
الخطيب البغدادى = أحمد بن على
الخفاجى : ٤٨
ابن خلدون : ١١، ١٣، ١٦، ٢١، ٢٢
خلف الأحمر : ٥٤
الخليل بن أحمد : ٣٦
الخوارزمى : ٤٧
ابن داحة : ١٦
الدارقطنى = على بن عمر
أبو داود : ٩
داود الأنطاكى : ٤٧
ابن دريد : ٢٦ ، ٢٧ ، ٥٠
ابن دلان = أحمد بن محمد
دماذ أبو غسان : ١٩
دوزى Dozy : ٤٧
الذهبى : ٥٤
الربيع تلميذ الشافعى : ٣٠
الرضى ، الشريف : ٢٧ : ٢٨
روح بن عبادة : ١١
الزبيدى ، مرتضى : ٢٠ ، ٤٧
ابن الزجاجى = إسماعيل بن محمد
زكريا بن يحيى : ١٩
أبو الزناد : ٦٨
الزهرى = محمد بن مسلم
زياد ابن أبيه : ١١
أبو زيد الأنصارى : ٥١
زيد بن ثابت : ٨
الساسى = إبراهيم بن محمد
سعد بن أبى وقاص : ١١
أبو سعيد الخدرى : ٩
« « السكرى : ٢٤
سفيان الثورى : ١١ ، ٥٢
سفيان بن عيينة : ١١
ابن سيد الناس : ٨
ابن سيده : ٤٧
السيرافى : ٣٦
ابن سيرين = محمد
ابن سينا : ٣٢
السيوطى : ٣٦ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٤
الشابشتى : ٧٤
الشافعى : ١٦
أبو شاه اليمنى : ٩
أبو الشمقمق : ١٦
أبو شهاب الخياط = عبد ربه
ابن شهاب الزهرى = محمد بن مسلم
الصابى : ٣٢
الصاحب ، ابن عباد : ٣٢
صالح صاحب المصلى : ١٤
الصبان : ٤٨
صعصعة بن ناجية : ٦٨
ابن الصلاح : ٤٠ ، ٦٨ ، ٥٣
الطبرى : ١٩
عبد ربه بن نافع : ٥٢
عبد الرزاق المحدث : ١١
عبد الله بن أحمد بن حنبل : ٤٠
« « « سخبرة : ٤٠
« « « سعد بن أبى سرح : ٨
« « « عمرو بن العاص : ٩
أبو عبد الله الكرمانى : ١٨
عبد الله بن المبارك : ١١ ، ٤٠
« « « مسعود : ٦٠
« « « وهب : ١١
عبد الوهاب بن عيسى : ١٩
ابن عبدوس الجهشيارى : ٢٠
أبو عبيد : ٦٤
عبيد بن شرية : ١١
أبو عبيدة : ١٩ ، ٤٣ ، ٥٢

أبو عثمان الجاحظ = الجاحظ
عثمان بن أبي شيبة : ٥٣
« « عفان : ١٠
« « مسلم البتي : ٥٣
العزيز بالله الفاطمي : ١٧
العسكري = الحسن بن عبد الله
ابن العطار : ١٩
عقيل بن علفة : ٥٨
أبو العلاء المعري : ٥٨
علان الشعوبي : ٢٠
علي بن حمزة البصري : ٥٣
« « أبي طالب : ٢٧
« « عبد الله بن أبي هاشم المعري : ٢٠
« « عمر الدارقطني : ٥٣ ، ٥٤
أبو علي بن مقلة = محمد بن علي
عمر بن الخطاب : ١٠
أبو عمر الزاهد = محمد بن عبد الواحد
عمر بن عبد العزيز : ١٠ ، ١٨
ابن العميد : ٣٢
أبو عمير : ٥٤
عياض القاضي : ٢٢ ، ٤٠
ابن فارس : ٤٦
أبو الفتح عبد الله بن أحمد النحوي : ٢٧
الفرزدق : ٦٨
فريتس كرنكو F. Krenkow : ٣٦
الفضل بن يحيى البرمكي : ١٣ ، ١٤
ابن فضل الله العمري : ٣٦
فيليب دي طرازي : ٣٦
ابن فيوما : ٢٠
أبو القاسم = عبد الوهاب بن عيسى
القالي : ١٩
ابن قتيبة : ٢٦ ، ٤٦
قدامة بن جعفر : ٤٧
قرزل ، فرس : ٥٧
القرطبي : ٤٠
قطة العدوي : ٢٥
القفطي : ١٨ ، ٣٢
القلقشندي : ١٤ ، ٢١ ، ٣٥
كافور الإخشيدي : ٣٧
ابن كثير : ٣٩ ، ٦٠ ، ٦٨
كراوس : ١٥ ، ٣٣
ابن الكلبي : ٥٠
كوركيس عواد : ٧٤
كيسان مستملي أبي عبيدة : ٥٢
لايل Lyall : ٢٥
ماسرجويه الطبيب ١١
ابن ماكولا : ٥٤
مالك بن أنس : ١١
« « دينار السامي : ١٨
المأمون : ٢٠
ابن المبارك = عبد الله
المبرد = محمد بن يزيد
المتقي بالله : ٣٧
محب الدين الخطيب : ٧٤
محمد بن حبيب البغدادي : ٥٤
« « زبيدة = الأمين
« « سيرين : ٤٠
محمد عبد الغني حسن : ٧٤
« بن عبد الملك بن الزيات : ١٥
« « عبد الواحد ، غلام ثعلب ٢٣ ، ٢٧
« « علي بن الحسن ، ابن مقلة ٢١
« « فضيل بن غزوان : ١١
« « مسلم الزهري : ٥٢
« « يزيد المبرد : ٢٠ ، ٦٥
المرزوقي : ٤٦
مسلم ، صاحب الصحيح : ٩
« بن محمد الأندلسي : ٤٢
أبو المطرف القاضي : ٣٠
معاوية بن أبي سفيان : ١١
المعلوف (أمين) : ٤٧
معمر ، المحدث : ١١
أبو معمر = عبد الله بن سخبرة

المقتدر : ١٩
المقريزى : ٨ ، ١٧
ابن مقلة = محمد بن على
أبو منصور الجبان : ٣٢
ابن منظور : ٤٦ ، ٤٧
موسى عليه السلام : ٣٩
أبو موسى الحامض : ١٨
ابن النديم : ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٨ — ٢٠ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٤
نصر الهوريني : ٢٥ ، ٤١ ، ٤٢
ابن نقطة الحنبلى : ٥٤
أبو نواس : ٥٤
النووى : ٥٣
هارون الرشيد : ١٤ ، ٢٠
أبو هريرة : ٩
ابن هشام : ١١
هشيم : ١١
الهمذانى : ٤٧
الواقدى : ٢٤
وستنفلد Wüstenfeld : ٢٢ ، ٢٥
الوليد بن عبد الملك : ١١
وهب بن منبه : ١١
ياقوت : ١٨ ، ١٩ ، ٢٧ ، ٣٥
أبو يحيى = زكريا بن يحيى
أبو يحيى البصرى = مالك بن دينار
يحيى بن خالد البرمكى : ١٧
« « عدى المنطقى : ١٨
« « محمد الأرزنى : ١٨
يونس بن حبيب : ٥٢ ، ٥٣
« « سليمان : ١١

٣ — فهرس القبائل والطوائف ونحوها

بنو إسرائيل : ٣٩
الأفارقة : ٢١
الأمويون ، بنى أمية : ١٣ ، ٢١
الأنصار : ٨ ، ٩
البرامكة : ٢٠
البربر : ١٢
الدولة اللمتونية : ٢١
بنو سامة بن لؤى : ١٨
بنو العباس : ١٩ ، ٢١
العجم : ١٢
القراء : ٩
قريش : ٨
المغاربة : ٤٣
اليعقوبية : ١٩

٤ – فهرس البلدان والمواضع ونحوها

الاتحاد السوفياتى : ٣١
إفريقية : ٢١
ألمانيا : ٣١
الأندلس : ١٢ ، ١٧ ، ٢١ ، ٤١
إيران : ٣١
إيطاليا : ٣١
بدر : ٨
البشر : ٥٧
البصرة : ١١
بغداد : ١٣ ، ١٤ ، ١٨ ، ٢٧
بلاد الجريد : ٢١
بلجيكا : ٣١
بيت الحكمة : ٢٠
تونس : ٣١
الجزائر : ٣١
الحجاز : ٣١
حيدر أباد : ١١
خراسان : ١١ ، ١٣
خزانة كتب الفاطميين : ١٧
« « يحيى بن خالد : ١٧
الدانمرك : ٣١
سجستان : ١٨
سوريا : ٣١
سوق الكتب ببغداد : ١٨
سويسرا : ٣١
العراق : ١٦ ، ١٧ ، ٣١
فارس : ٢٧
فرنسا : ٣١
فلسطين : ٣١
قرطبة : ٢٠
الكوفة : ١١
لبنان : ٣١
المدينة : ١٠ ، ١١
مسجد النبى صلى الله عليه وسلم : ١٨
مصر : ١١ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٨ ، ٣١ ، ٥٥
المغرب : ١٢ ، ٢١
المغرب الأقصى : ٣١
النمسا : ٣١
الهند : ٣١
هولندا : ٣١
وادى النمل : ٣٩
واسط : ١١
الولايات المتحدة : ٣١
اليابان : ٣١
اليمامة : ٨
اليمن : ١١ ، ٣١
اليونان : ١٠ ، ٣١

٥ - فهرس الكتب

التى كانت موضع دراسة فنية

أخبار عبيد بن شرية : ١١
أدب الكاتب لابن دريد : ٢٦ وابن قتيبة ٢٦
إعانة المنشى : ٢١
الأغانى ليونس بن سليمان : ١١
إقليدس : ١٨
الإكليل ، للهمدانى : ٧٤
الألفاظ الفارسية المعربة لأدى شير : ٤٨
الألفاظ الكتابية للهمذانى : ٤٧
بغية الوعاة للسيوطى : ٤٦
البيان والتبيين : ٢٧ ، ٤٦ ، ٥٢ ، ٧٤
تاج العروس ، للزبيدى : ٤٧
تاريخ آداب اللغة العربية ، لجورجى زيدان ٣١
« أدب اللغة العربية ، لبروكلمان ٣١
تاريخ الطبرى : ١٨
تذكرة داود : ٤٧
التصحيف والتحريف للدارقطنى : ٥٣
« « للعسكرى : ٥٠ ، ٥٣
التعريف بالمصطلح الشريف ، لابن فضل الله العمرى : ٣٦
تفسير أبى حيان : ٤٠
« الطبرى : ١٩
« القرطبى : ٤٠
تكملة المعجمات العربية ، لدوزى : ٤٧
تنبيه الملوك والمكايد ، المنسوب إلى الجاحظ : ٣٧
التنبيهات على أغاليط الرواة ، لعلى بن حمزة : ١١
تهذيب التهذيب ، لابن حجر : ٤٦
التيجان فى ملوك حمير ، لوهب بن منبه : ١١
الجمهرة لابن دريد : ١٧ ، ٢٧
جواهر الألفاظ : ٤٧
حاشية الصبان على الأشمونى : ٤٨
حلية الفرسان ، لعلى بن عبد الرحمن الأندلسى : ٧٤
الحماسة ، لأبى تمام : ٢٨
الحيوان للجاحظ : ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٥
خزانة الأدب ، للبغدادى : ٢٤
الديارات ، للشابشتى : ٧٤
ديوان الأعشى : ٦٥
رسالة الشافعى : ٣٠
رسائل الجاحظ ، للسندوبى : ٢٥
شرح الأشمونى للألفية : ٤٨
« الحماسة للتبريزى : ٢٨ ، ٤٦
« « للمرزوقى : ٤٦
« المعلقات لابن الأنبارى : ٤٦
« المفضليات لابن الأنبارى : ٤٦
« « لأحمد شاكر وعبد السلام هارون : ٧٤
« نخبة الفكر ، لابن حجر : ٥١
« نهج البلاغة ، لابن أبى الحديد : ٥٤ ، ٢٥ ، ٢٧
صبح الأعشى ، للقلقشندى : ٣٥
صحيح البخارى : ٩ ، ٤٠
« مسلم : ٩ ، ٤٠
العثمانية ، للجاحظ : ٢٤ ، ٢٥
العقد والبرزة ، لأبى عبيدة : ٤٣
عيون الأخبار ، لابن قتيبة : ٤٦
العين ، المنسوب للخليل : ١٧ ، ٣٦
فرحة الأديب ، للأسود الأعرابى : ٢٤
الفصيح ، لثعلب : ١٧
فقه اللغة ، للثعالبى : ٤٧
القرآن الكريم : ٨ — ١٠ ، ١٤ ، ٣٨

الكامل ، للمبرد : ٦٥
كتاب أهرن بن أعين : ١١
كتب ابن سينا المزيفة : ٣٢
كشاف اصطلاف الفنون ، للتهانوى : ٤٧
كليات أبى البقاء : ٤٧
لسان العرب ، لابن منظور : ٤٦ ، ٤٧
اللصوص ، لأبى سعيد السكرى : ٢٤
المتوسطات : ١٨
مثالب العرب ، لزياد بن أبيه : ١١
مجالس ثعلب : ٢٨
المجسطى : ١٨
مختلف القبائل ومؤتلفها . لابن حبيب : ٥٤
المخصص ، لابن سيده : ٤٧
المزهر ، للسيوطى : ٣٦ ، ٥١
مشارق الأنوار ، للقاضى عياض : ٢٢
المشتبه ، للذهبى : ٥٤
المطالع النصرية ، لنصر الهورينى : ٤٢
معجم أسماء الملابس العربية ، لدوزى : ٤٧
معجم الحيوان ، للمعلوف : ٤٧
معجم ما استعجم ، للبكرى : ٢٢
معجم أسماء النبات ، لأحمد عيسى : ٤٧
المعرب ، للجواليقى : ٤٨
المغازى ، للواقدى : ٢٤
مفاتيح العلوم ، للخوارزمى : ٤٧
المفردات ، لابن البيطار : ٤٧
مقاييس اللغة ، لابن فارس : ٤٦ ، ٧٤
المؤتلف والمختلف للبغدادى ، و الدارقطنى ، وابن ماكولا ، وابن نقطة : ٥٤
الموطأ ، لمالك بن أنس : ٤٠
الميسر والقداح لابن قتيبة : ٧٤
نخب الذخائر لابن الأكفانى : ٧٤
النقائض ، لأبى عبيدة : ٦٥
نهج البلاغة ، لابن أبى الحديد : ٢٤ ، ٢٧
همع الهوامع ، للسيوطى : ٤٨
وقعة صفين ، لنصر بن مزاحم : ٢٤
الياقوت ، لأبى عمر الزاهد : ٢٣ ، ٢٧

استدراك

ص ١٠ س ١٦ سقط بعد كلمة « الحديث » هذه العبارة : « وخار الله له وأذن لأبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فى تدوين الحديث » . وهذا من قبيل « انتقال النظر » ! الذى تكلمت عليه فى ص ٧١ .

ص ١١ س ٥ الصواب « زياد بن أبيه » .

مراجع البحث
التى تحتاج إلى تعيين

إخبار العلماء بأخبار الحكماء ، للقفطى . السعادة ١٣٢٦

أخبار النحويين البصريين ، للسيرافى . الجزائر ١٩٣٦ م

اختصار علوم الحديث لابن كثير . صبيح ١٣٧٠

إرشاد الأريب ، لياقوت . دار المأمون ١٣٢٣

الأغانى ، لأبى الفرج الأصفهانى . دار الكتب من سنة ١٣٤٧

الإكليل ، للهمدانى . تحقيق الأب أنستاس . بغداد ١٩٣١ م

الأمالى ، لأبى على القالى . دار الكتب ١٣٤٤

إمتاع الأسماع ، للمقريزى . تحقيق محمود شاكر . لجنة التأليف ١٩٤١ م

الباعث الحثيث ، شرح اختصار علوم الحديث ، للشيخ أحمد شاكر . صبيح ١٣٧٠

بغية الوعاة ، للسيوطى . السعادة ١٣٢٨

البيان والتبيين ، للجاحظ . تحقيق عبد السلام هارون . لجنة التأليف ١٣٦٩

تاج العروس ، للزبيدى . الخيرية ١٣٠٦

تاريخ بغداد ، للبغدادى . القاهرة ١٣٤٩

التصحيف والتحريف ، للعسكرى . الظاهر ١٣٢٦

التعريف بالمصطلح الشريف ، لابن فضل الله العمرى . العاصمة ١٣١٢ .

تعريف القدماء ، تأليف لجنة من وزارة المعارف المصرية . دار الكتب ١٣٦٣

تنبيه الملوك والمكايد ، منسوب خطأ للجاحظ . مصورة دار الكتب برقم ٢٣٤٥

تهذيب التهذيب ، لابن حجر . حيدر أباد ١٣٢٥

الجمهرة ، لابن دريد . حيدر أباد ١٣٥١

الحيوان ، للجاحظ . تحقيق عبد السلام هارون . الحلبى ١٣٥٧ — ١٣٦٤

خزائن الكتب العربية ، للكونت فيليب دى طرازى . بيروت ١٩٤٨ م

خطط المقريزى . النيل ١٣٢٤

الديارات ، للشابستي . تحقيق كوركيس عاود . بغداد ١٩٥١ م
رسائل الجاحظ ، تحقيق الحاجري وكراوس . لجنة التأليف ١٩٤٣ م
شرح الحماسة ، للتبريزي . بتحقيق فريتغ . بون ١٨٢٨ م
« « ، للمرزوقي . تحقيق عبد السلام هارون . لجنة التأليف ١٣٧٢
« المعلقات ، لابن الأنباري . مخطوطة دار الكتب المصرية
« نخبة الفكر ، لابن حجر . الخانجي ١٣٢٧
« نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد . الميمنية ١٣٢٩
صبح الأعشى ، للقلقشندي . دار الكتب ١٣٤٠
الصلة ، لابن بشكوال . مدريد ١٨٨٢
العثمانية ، للجاحظ . مصورة معهد المخطوطات بالجامعة العربية .
العقد والبرزة ، لأبي عبيدة . مصورة معهد المخطوطات بالجامعة العربية .
عيون الأثر ، لابن سيد الناس . القدسي ١٣٥٦
عيون الأخبار ، لابن قتيبة . دار الكتب ١٣٤٣ .
الفهرست لابن النديم . الرحمانية
مجالس ثعلب . تحقيق عبد السلام هارون . دار المعارف ١٣٦٩
المزهر ، للسيوطي . الحلبي ١٣٦١
مشارق الأنوار ، للقاضي عياض . السعادة ١٣٣٢
المطالع النصرية . لنصر الهوريني . بولاق ١٢٧٥
معجم ما استعجم ، للبكري . نشرة وستنفلد .
مقاييس اللغة ، لابن فارس . تحقيق عبد السلام هارون . الحلبي ١٣٦٦
مقدمة ابن خلدون . البهية ١٩٢٨ م
الميسر والقداح ، لابن قتيبة . تحقيق محب الدين الخطيب . السلفية ١٣٤٢
نخب الذخائر ، لابن الأكفاني . تحقيق الأب أنستاس . العصرية ١٩٣٩ م
نوادر المخطوطات . تحقيق عبد السلام هارون . لجنة التأليف . من سنة ١٣٧٠
الوزراء والكتاب ، للجهشياري . الحلبي ١٣٥٧

مؤلفات ومحققات أخرى

للمؤلف

تطلب من مكتبة الخانجى بمصر والمثنى ببغداد

مجلد		
١	الميسر والأزلام (بحث تاريخى اجتماعى أدبى لغوى)	
٧	الحيوان ، للجاحظ	شرح وتحقيق
٤	البيان والتبيين ، للجاحظ	» »
٦	مقاييس اللغة ، لابن فارس	» »
٢	مجالس ثعلب	» »
٤	شرح الحماسة ، للمرزوقى	» »
١	وقعة صفين ، لنصر بن مزاحم	» »
١	همزيات أبى تمام	» »
١	المفضليات الخمس	» »
١	المفضليات (بالاشتراك مع الشيخ أحمد شاكر)	» »
١	إصلاح المنطق (» » » » »)	» »
١	تعريف القدماء (بالاشتراك مع لجنة أبى العلاء)	» »
٥	شروح سقط الزند (» » » » »)	» »

نوادر المخطوطات

سلسلة من المخطوطات الصغيرة النادرة فى مختلف فروع الثقافة العربية ، تظهر فى مجموعات ، يكوّن كل أربع منها مجلداً مستقلا بفهارسه الفنية .

ظهر المجلد الأول مشتملا على ١٦ كتاباً من نفائس المخطوطات . والمجلد الثانى تحت الطبع ظهر منه المجموعتان الخامسة والسادسة .

JAFET LIB.
AUG 2000
Circulation Dept.

DATE DUE

492.717:H33tA:c.1
هارون ،عبد السلام محمد
تحقيق النصوص ونشرها
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01024956

492.717
H33tA
C.1